وزارة التعليم العالـي و البحـث العلمـي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

الممنوع من الصرف بين الإشتراط النحوي و الواقـــــــــــــــــــــع اللغوي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الأداب و اللغة العربية تخصص : علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:
صيار بهلول .

إشراف الدكتورة :
سهل ليلى .

السنة الجامعية: 1433 هـ/ 1434هـ.
2012 م / 2013م.

قال :العماد الأصفهاني :

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه ،

وقال في غده :

لو غير هذا لكان أحسن

و لو زيد كذا لكان يستحسن.

و لو قدم هذا لكان أفضل

و لو ترك هذا لكان أجمل

و هذا من أجمل العبر

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ربّ أوزعنِي أن أَشْكُرَ نِعمَتَكَ
التِي أنْعَمْتَ عَليَّ وعَلىَ والِدَيَّ،
وَأنْ أَعْملَ صَالِحًا
تَرضَاه ُوأَدْخلنِي بِرحْمَتِكَ فيِ
عِبادِكَ الصَّالحِينَ﴾

سورة النمل الآية: 19

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لما يحب ويرضى وما هو خير لنا في ديننا ودنيانا... الذي بنعمته تتم الصالحات.

ينحني القلم إجلالا و تقديرا، لمن بذل جهدا في تأطير هذا العمل المتواضع تواضع شخصها، إلى الدكتورة **سهل ليلى**، نتقدم بأسمى عبارات الشكر و العرفان على إرشاداتك و ملاحظاتك القيمة في سبيل إخراج هذا العمل في صورة علمية مقبولة تتوج جهودنا طيلة سنوات .

فجزاك الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل: فيصل معامير و عبد المالك طاهري

نشكر كذلك الطالبان مسعود بلول و وليد عريوات ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بخالص التقدير و جزيل العرفان للدكتور المتواضع الأمين ملاوي وكل طابة و إطارات قسم اللغة والأدب العربي و عمال

شكرا لكم جميعا

مقدمة

مقــدمة :

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات ، أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

أما بعد:

فإنَّ خير ما فنيت فيه الأعمار، وانصرمت فيه الأوقات ، طلب العلم النافع ...

إن الإسم الذي لا ينصرف ؛ أي الممنوع من الصرف كما يطلق عليه حديثا يعتبر موضوع من مواضيع النحو المهمة التي أخذت أبعادا مختلفة ، فقد اهتم النحاة بالممنوع من الصرف اهتماما كبيرا من القدماء على رأسهم سيبويه إلى يومنا هذا.

هذا وقد أثار علماء النحو في هذا الموضوع مجموعة من القضايا وحاولوا تفسير هذا الأمر وتعليل هذه الظاهرة ، كما حاولوا الإستفادة من الشواهد القرآنية والشواهد الشعرية والنثرية في عرضهم لظاهرة الممنوع من الصرف .

وإن أهم هدف اعتقده من هاته الرسالة هو الرجوع إلى قواعد النحاة المتعلقة بهذا الموضوع و ربطها بما جاء في القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف و كذلك الشعر العربي القديم .

من هنا يأخذ بحثنا الموسوم بالممنوع من الصرف بين الإشتراط النحوي و الواقع اللغوي؛ قيمته بمدى ضبط القواعد النحوية في النحو العربي.

و من هذا المنطلق، تتعدد أسباب اختيارنا لهذا الموضوع منها أسباب علمية، و أخرى ذاتية أما العلمية؛ فتتجلى في قضية الممنوع من الصرف و مدى دقة قواعده النحوية التي وضعها النحاة له.

أما الأسباب الذاتية ؛ فهي حب الإطلاع على هذا الموضوع الذي لا يخلو كتاب نحو إلا و كان أحد أبوابه .

ولعل هذه الأسباب التي نصبوا إليها تضعنا أمام جملة من الإشكالات، نحاول الإجابة عنها من خلال المادة العلمية لهذا البحث المتواضع: ما مدى صدق ودقة القواعد التي وضعها النحاة في ضبط قواعد الممنوع من الصرف؟ ، وهل الواقع اللغوي يبين ذلك؟ .

وللإجابة عن هاته الإشكالية اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك خدمة للموضوع ، فكان المنهج الوصفي لوصف ماهية الممنوع من الصرف، أما المنهج التحليلي لتحليل الواقع اللغوي و آراء النحاة .

و قد انتهجنا في هندسة الموضوع وذلك لما يتوفر لدينا من مادة علمية استطعنا الوصول إليها و الإطلاع عليها ، وقد جاءت الدراسة في فصلين أساسين .

و تناولنا في الفصل الأول الذي يحمل عنوان الممنوع من الصرف وقد جاء فيه تعريف الصرف والممنوع من الصرف في اللغة و الإصطلاح الصرفي وكذاك العلل المانعة من الصرف والحكم الإعرابي للممنوع من الصرف .

أما الفصل الثاني؛ فقد تطرقنا فيه إلى الواقع اللغوي و كيف جاء الممنوع من الصرف في القرآن كريم و الأحاديث النبوية الشريفة و الشعر العربي القديم.

و في الخاتمة توصلنا بعون الله لعدة نتائج نعتقد أنها صحيحة و مناسبة.

إن موضوع الممنوع من الصرف نجده في معظم أجزاء الكتب النحوية التي تناولت القضايا النحوية ، وقد خصصت له أبواب في بعضها ونذكر منها ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاجي و الكتاب لسبويه ، أما في الواقع اللغوي فقد اعتمدنا على بعض المصادر نذكر منها "إعراب القراءات السبعة و عللها لإبن خلويه" و "حاشية الصبان شرح الأشموني" و"المفضليات" و "أشعار الهذليين" و بعض الدواوين كديوان "عنترة".

وقد كانت الطريق صعبة نوعا ما في سبيل انجاز هذا البحث المتواضع ، نذكر منها صعوبة طرح الموضوع في الكتب القديمة مما صعب فهمها وكذلك اختلافات في تسميته من لا ينصرف و ما يجري و الممنوع من الصرف ، و من الصعوبات التي شحت المادة العلمية هو وجود موضوع الممنوع من الصرف في أجزاء بسيطة في الكتب النحوية الحديثة وتشابهها في طرح المسالة .

ولا يفوتنا في هذا المقام إلا إن نعترف ، بأن هذا البحث ما كان ليعرف النور لولا الفضل الكبير للدكتورة المحترمة **سهل ليلى** ، التي كانت نعم المرشد فالشكر قليل عليها فهي تلك النجمة التي يستدل بها التائه في الليلة الدمساء

و أخيرا نرجوا من المولى تعالى أن نكون قد وفقنا في عملنا، لما ينفعنا و ينفع لغة الضاد وكتابه العزيز.

فإن أصبنا فمن رحمة الله علينا ، و إن أخطأنا فمن تهاوننا .

الفصل الأول

1. بين الصرف والممنوع من الصرف.

أ . تعريف الصرف

ب . تعريف الممنوع من الصرف

2 . بين وجوب منع الصرف و جوازه

أ . جواز الصرف

ب . وجوب المنع من الصرف

3 . حكم إعراب الممنوع من الصرف

4 . العلل المانعة من ا لصرف

1 . بين الصرف والممنوع من الصرف

1 . 1. الصرف:

أ . في اللغة :

الصرف هو: التقليب من حالة إلى حالة، وهو مصدر صرّف؛ يجعله يتقلب في أنحاء كثيرة، وجهات مختلفة.[1]

وجاء في قوله تعالى:{ **أُنْظُر كَيْفَ نُصّرِف الآيَات**}.[2] ؛ أي نقلب الآيات.

وقال الخليل : الصرف فصل الدرهم عن الدرهم ، ومنه اشتق اسم الصيرفي[3]

و جاء في " لسان العرب: (الصرف رد الشيء عن وجهه، صرفه يصرفه صرفا فانصرف، وصارف نفسه عن الشيء: صرفها عنه. وقوله تعالى:{**ثُم انْصَرَفُوا** }.[4] أي: رجعوا عن المكان الذي استمعوا فيه...وصرفنا الآيات أي : بيناها. وتصريف الآيات : تبيينها .والصرف : أن تصرف إنسانا عن وجه يريده إلى مصرف غير ذلك...والصرف: التقلب والحيلة. يقال : فلان يصرف ويتصرف ويصطرف لعياله أي : يكتسب لهم... وصرف الحديث: تزيينه والزيادة فيه... والصريف: صوت الأنياب

---

[1]. معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، و دار الفرقان ، عمان، د ط، ، د ت،ص125.

[2] . سورة الأنعام الآية 46.

[3] . مجمل اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق زهير عبد المجسن سلطان ، مؤسسة الرسالة بيروت ،ط2 ، 1986 ، ص554.

[4]. سورة التوبة الآية 127.

والأبواب. وصرف الإنسان والبعير نابه وبنابه يصرف صريفا: حرقه فسمعت له صوتا... والصرف : الخالص من كل شيء"[1].

ب . في الإصطلاح :

وقد أعطي للصرف تعريفات منها هو: "علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بنائه ووزنه وما طرأ على هيكله من نقصان أو زيادة" [2] .

أو هو:" العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناءا" [3].

ومن النحاة من يطلق المصطلح(النحو) مريدا به (النحو) و(الصرف) معا، كما فعل "عثمان بن عمر" المعروف بابن الحاجب، في مؤلفه (كتاب الكافية في النحو),و"عباس حسن" في كتابه (النحو الوافي).[4]

1. 2 . الممنوع من الصرف:

وقد اختلف النحاة في ضبط مصطلح الممنوع من الصرف على مذاهب ثلاث.

1 . مذهب يقول إن الصرف هو تنوين "الأمكنة" ، فالممنوع من الصرف عنده ، هو الذي لا يدخله تنوين الأمكنة وهو تبعا لذلك يمتنع جره بالكسرة ، فيجر بالفتحة نيابة

---

[1]. لسان العرب، ابن منظور ، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشادلي ، دار المعارف ، مصر ، د ط ، ج 28 ص مادة صرف، ص 2434 .

[2]. معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، محمد سمير نجيب ، مرجع سابق ، ص125.

[3]. التطبيق الصرفي ،عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د ط ، 1973 م ،ص7.

[4]. قاموس الإعراب ، جرجن عيسى الأسمر، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت ، ط2 ، 1985م ، ص 217.

عنها، بشرط ألا يكون مضافا ، ولا مقترنا بـ (ال) فإن أضيف ، أو اقترن بـ (ال) وجب جره بالكسرة ولكنه يبقى غير منصرف ، نحو: " نظرت إلى الرجل الأسمرِ وأسمرِكم" .

وحجة هؤلاء أن الجر لا يبعد الإسم عن شبه الفعل[1].

2 . مذهب يقول إن منع الصرف هو : "منع الإسم من الجر والتنوين دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعا للآخر" .

وبرأي هذا الفريق أنّ الإسم الممنوع من الصرف ينصرف إذا اقترن بـ (أل) أو كان مضافا وجّر بالكسرة في نحو: " نظرت إلى الرجل الأسمرِ وأسمرِكم"، وذلك بخلاف المذهب الأول، ويعلل هؤلاء، بأنّ الألف واللام دخلتاه فزال شبه الفعل لأنّهما لا تدخلان على الفعل، وكذلك الإضافة تزيله عن شبه الفعل لأنّ الفعل لا يضاف[2].

3 . مذهب يقول إنّ الصرف هو التنوين مطلقا، سواء أكان تنوين "أمكني" كما في تنوين (معلم) في قولك: (جاء معلمٌ)، و (شاهدت معلمًا)، و (مررت بمعلمٍ)، أم تنوين تنكير كما في تنوين كلمة (يزيد) الثانية في قولك: " جاء يزيد ويزيدٌ آخر"، و قولك: "شاهدت يزيد ويزيدًا آخر"، و" مررت بيزيد ويزيدٍ آخر"، أم تنوين عوض، نحو تنوين (ثوان) في قولك: " أعجبتني ثوانٍ شاهدتك فيها" [3].

---

[1]. المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، القاهرة ، د ط ، 1415 هـ 1994 م ، ص 309.

[2] . ما ينصرف وما لا ينصرف الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعه ، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية القاهرة ، ط7 ، 1961 ، ص 6 .

[3] – شرح التصريح على التوضيح الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة ، ج2 ، د ط ، د ت ، ص 209

وسواء أكان الصرف هو التنوين بالإطلاق أو نوعا من أنواعه الأربعة، فلا بد أنه أخذ معناه الإصطلاحي من أحد معاني الجذر (صرف) أو أحد مشتقاته كما هي الحال دائما في المصطلحات النحوية، والبلاغية ، والأدبية، وغيرها، واختلف النحاة في المعنى الذي اشتق منه...

فقال فريق: إنه مشتق من "الصرف "، وهو الخالص من اللبن، لأنّ المنصرف خالص من شبه الفعل والصرف، وهو تنوين أو نوع منه[1].

و قال فريق آخر: إنه من "النصراف " الذي بمعنى الإقبال إلى الشيء ، فالمنصرف هو المقبل إلى جهات الحركات[2]:...

وتجدر الإشارة غلى أنّ بعضهم يسمي الصرف "إجراء" ، وباب "ما لا ينصرف "، و باب "ما لا يجري"، أي: ما لا يجري على ما له في الأصل من دخول الحركات الثلاث، التي هي حركات الإعراب، والتنوين عليه[3].

وخاصة "ابن مالك" الذي يقول في ألفيته:

الصرف تنوين أتى مبنيا معنى به يكون الاسم أمكنا. [1]

[1]. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر ج4، ط3، 1974م، ص 204.

[2]. شرح التصريح على التوضيح ، مرجع سابق، ص201 .

[3]. ينظر: المقتضب ، المبرد ،مرجع سابق، ص309.

ويذكر "ابن مالك" نفسه أنّه لإعتباره التنوينات الخاصة بالإسم صرفا عدل عن تعريف الإسم بالنون إلى تعريفه بالصرف ، ويدعم اقتراحنا أنّ تنوين التنكير الذي قال به بعض النحاة في نحو (يزيد) في قولنا: مررت بيزد ويزيدٍ آخر؛ عده كبار النحاة تنوين صرف[2].

و الإختلاف بين اعتباره تنوين تنكير أو تنوين صرف اختلاف إصطلاحي شكلي كما سبق القول لا يصحح عبارة أو يخطئ أخرى، وأما تنوين المقابلة الذي يلحق آخره كمع المؤنث السالم ليكون مقابلا للنون في جمع المذكر السالم، والذي قال به بعض النحاة [3]

.

فلا سبب له إلا نُطق العرب به، ولو صح أنّ النون في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده، لكان من الغريب وجودها في جمع المذكر السالم بدل التنوين في مفرده،الذي لا تنوين في مفرده، بسبب منعه من الصرف، مثل:(الأحمدين)، (والعمرين)، و (اليزيدين)، و(الأفضلين) واشباهها، فإنّ مفردها، وهو: (أحمد)، (وعمر)، و (يزيد)، (أفضل) لا يدخله التنوين، لأنه ممنوع من الصرف، ولكان من الغريب، أيضا، احتياج جمع المؤنث إلى المقابل، وهو التنوين، مع أن مفرده يخلو في

---

[1]. شرح المكودي ، على الألفية في علمي النحو والصرف ، ضبط وتحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، س 1417 هـ ، 1996 م ، ص 239.

[2]. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، تقي الدين ، إبراهيم بن الحسن ، تحقيق محسن بن سالم العميري ،جامعة أم القرى ، مكتبة فهد الوطنية ج1 1419ه ص 873 .

[3]. مغني اللبيب ،ابن هشام الأنصاري، تحقيق و شرح عبد اللطيف محمد الخطيب ، التراث العربي الكويت ، ط1 ، 1421 هـ ، 2000 م ، ص376.

الكثير من الأحوال من التنوين (كفاطمة)، و(زينب) على عكس جمع المذكر السالم، فإن مفرده يكثر فيه التنوين .[1]

والمذهب الذي يعرف الممنوع من التنوين بأنّه الاسم الذي لا يدخله التنوين، فهو يجر تبعا لذلك، بالفتحة عوضا عن الكسرة إذا لم يكن مضافا ولا معرفا بـ (أل) فيبقى ممنوعا من الصرف إنْ جر بالكسرة في حال إضافته أو اتصاله بـ (أل)، نحو: "مررت بمساجدَ القريةِ والكنائسِ"، هذا المذهب هو الأقرب إلى الواقع اللغوي بدليل أن الكسر يعود في حال الضرورة الشعرية مع التنوين تابعا له، مع أنّه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر إذْ أنّ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر قد حذف مع التنوين لمنع الصرف لمّا رأيناه يعود بلا ضرورة إليه، إذْ أنّه مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة [2]

ومن شواهد جر الممنوع من الصرف بالكسر والتنوين في الضرورة الشعرية قول "**امرئ القيس**":

ويوم دخلت الخدر خدر **عنيزةٍ** فقالت: لك الويلات إنك مرجلي.[3]

2 . بين وجوب المنع من الصرف و جواز المنع من الصرف

2 . 1. الممنوع من الصرف وجوبا:

و يمكن استخلاصه فيما يلي:

---

1. النحو الوافي ، مرجع سابق ، ص 42.
2. شرح كتاب الكافية في النحو ، الاستر باذي ، دار الكتب العلمية بيروت ،ج1 ، ط 2، 1979 ، ص 26.
3. – ديوان امرئ القيس ، ضبط وتصيح مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية بيروت ط 1 ، 1983 ، ص 112.

أ . العلم المؤنث حقيقة بشرط كونه زائدا على ثلاثة أحرف ، "كزينب" و"سعاد" و"مريم" ؛ كما في قوله تعالي: { **وَلَمّا ضَرِب ابْن مَرَيم مَثَلا**}. 1

فهذه الأعلام ممنوعة من الصرف ، لأنها مؤنثة زائدة على ثلاثة أحرف، وقد بين "ابن الأنباري" أنّ "مريم" ممنوع للعلمية والعجمية وقيل للتعريف والتأنيث . 2

ويقول" المبرد" : " فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا، ومعناه التأنيث لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة، وذلك نحو سميته؛ (عقربا أو عناقا أو عقابا) فإنه ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة، وإنما انصرف في الثلاثة لخفته، لأن الثلاثة أقل أصول الأسماء"[3].

وفي " حاشية الصبان على الأشموني"؛ كلام لطيف في بيان علة منع الرباعي المؤنث، والثلاثي متحرك بتنزيل الحرف وحركة الأوسط من الثلاثي منزلة تاء التأنيث، أو محرك الوسط، كسقر ولظى، لأن الحركة قامت مقام الرابع) [4] . ب . إذا كان العلم مختوما بتاء التأنيث، سواء كان العلم خاصا بالمؤنث كخديجة وصفية وفاطمة، أو كان علما لمذكر كطلحة ومعاوية وعنترة، وسواء أكان من ثلاثيا كهبة وعظة إذا جعلناها اسما مؤنث، وقد عبر الزجاج عن هذا بقوله: (كل ما دخلته هاء التأنيث وكان معرفة

1. سورة الزحرف الآية 57 .

2. البيان في إعراب غريب القرآن،الانباري، تحقيق طه عبد الحميد القاهرة ج2، 1969 ، ص 354.

3. المقتضب ، المبرد ، مرجع سابق ، ص 346.

4 . حاشية الصبان، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية ،ص 255 .

لم يتصرف، فإن كان نكرة انصرف وذلك نحو :"حمزة وطلحة وجمرة"و إذا كان واحد من هذه الأسماء لمذكر أو مؤنث معروف لا ينصرف[1]

إذن فوجود التأنيث عامل قوي في المنع من الصرف، فأما ما كانت فيه هاء التأنيث، جمعا كان أو واحدا نحو طلحة ونسابه، وأجوبة وصياقلة فقد أجملنا القول فيه أنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة واحدا كان أو جمعا، قيل العدد كان أو كثيرا، عربيا كان أو أعجميا"[2]

وتظهر هنا أهمية العلمية بجانب أهمية وجود تاء التأنيث للوصول إلى المنع من الصرف.

ج . العلم الثلاثي : فإن كان الإسم ثلاثيا متحرك الأوسط كجبل وحسن أو زائدا على الثلاثة كجعفر ، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن مع ساد مسد التاء أو ساد مسد الساد. [3]

وإن كان؛ (أي الإسم) ثلاثيا، فإنّما أن يكون متحرك الأوسط أو لا، والأول و إنْ سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة، أو غير حقيقي كسقر لجهنم ، فجميع النحويين أقروا على منع صرفه للتاء المقدرة، ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع

---

[1]. ما ينصرف وما لاينصرف ، مرجع سابق ، ص 27.

[2] . مغني اللبيب ابن هشام الأنصاري، مرجع سابق، ص 374.

[3] . النحو الأساسي ،محمد حماسة عبد اللطيف واحمد مختار عمر ومصطفى النحاس زهران ، دار الفكر العربي،مصر، القاهرة، 1417هـ 1997م ، ص46.

القائم مقام التاء .. وإنْ سميت به مذكورا حقيقيا أو غير حقيقي، فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم[1].

إذن فعامل التأنيث قوي و مؤثر في المنع من الصرف، كما أن حركة الحرف الأوسط لها دور كبير في هذا الحكم وأما سقر، وما كان مثله، فإن حركة عينه قامت مقام الحرف الرابع .[2]

د . أن يكون الإسم في الأصل علما لمذكر اشتهر به ثم ينتقل إلى المؤنث فإن هذا مذهب سيبويه و كثير من العلماء إلا "عيسى بن عمر" و"الجرمي" و"المبرد "، وأجمعوا إلا عيسى وحده على أنهم: إن سموا امرأة بـ (زيد) أو (عمرو) لم يصرفوهما، وذلك أنهم سموا المؤنث بالمذكر فكان عندهم أثقل لأنّ المذكر لا يجانس المؤنث. وكان عيسى يذهب إلى السكون الذي في وسطه قد خففه فحطه عن الثقل[3].

كما أن السكون في نحو (هند ، دعد) قد خفف من ثقلهما فجوز فيهما الصرف للخفة، والمنع من الصرف حملا على أخواتها المؤنثات.[4]

هـ . ومما يجب فيها منع الإسم من الصرف للعلمية والتأنيث إذا كان الإسم الثلاثي الساكن الوسط علما لمؤنث أعجمي وذلك نحو : ماه وجور، وحمص، و بلخ ، وهي أسماء لبلدان ونحو : "رام" علم على امرأة، و"سيب" علم على التفاح، فهذه الأسماء

---

[1] . النحو الشافي، محمد حسن مغالسة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3 ، 1997م. ص 75.

[2] . شرح المفصل ، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي ، عالم الكتب ، بيروت ، ج1، د ط ، د ت، ص69.

[3]. ينظر: ماينصرف و ما لاينصرف ، مرجع سابق ، ص51.

[4] . حاشية الصبان ، مرجع سابق ، ص253.

ممنوعة من الصرف وجوبا، وإنْ كانت الأسماء الأربعة الأولى(ماه، جور ، حمص، بلخ) من أسماء البلدان التي يجوز فيها المنع من الصرف إذا اعتبرنا أن معناها مؤنث وهو البقعة، ويجوز فيها الصرف على اعتبار أن المعنى مكان وهو مذكر، ولكن هذه الأسماء الأعجمية انضمت إليها علة أخرى مع التأنيث والعلمية وهي العجمة مما أدى إلى تقوية الحكم ووجوب المنع ؛ أو يكون أعجميا كجور" و"ماه" اسمي بلدين، لأنّ العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية وتحتم المنع، وإنْ كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع [1] .

فانضمام علة العجمة مع العلمية والتأنيث قوت حكم المنع كما هو واضح من النص التالي: أما (ماه وجور) إذا سمي بهما امرأتان فلا كلام في منع صرفهما، لأنه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب، التعريف، والتأنيث، والعجمة[2] .

و. إذا سمي المذكر بإسم المؤنث خال من التاء، فإنّ كان ثلاثيا صرف مطلقا ، وفي هذا يقول" أبو إسحاق الزجاج" :(اعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف، مذكرا كان أو مؤنثا عربيا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فإنه ينصرف في المعرفة والنكرة)[3] .

والحقيقة إن هذه النقطة فيها خلاف بين النحاة و ذلك إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثيا صرف مطلقا خلافا "للفراء" إذ ذهب أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو : (فخ) أم سكن نحو (حب)، و"لإبن خروف" في المتحرك الوسط وإن كان

1. ينظر: حاشية الصبان، مرجع سابق ، ص 253.
2. شرح المفصل، مرجع سابق ، ص255.
3. ما ينصرف و ما لا ينصرف، مرجع سابق، ص29.

زائدا على الثلاثة لفظا نحو: "سعاد" ، أو تقديرا كاللفظ نحو: "جيل" مخفف "جيأل" للضبع بالنقل منع من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيه ثلاثة أسباب، التعريف، والتأنيث، والعجمة[1].

ويتلخص لنا شروط وجوب المنع من الصرف بما يلي:

أ . أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف .

ب . ألا يسبق له تكبير انفراد به محققا أو مقدارا.

ج . ألا يحتاج تأنيثه إلى تأويل لا يلزم.

د . ألا يغلب استعماله قبل العلمية في المذكر كما بينا ذلك في كلمة (ذراع) التي هي في الأصل مؤنث ، إلا أنها غلب عليها التذكير فقالوا :هذا ثوب ذراع أي قصير.

2. ب الممنوع من الصرف جوازا

هناك حالات يجوز فيها صرف الإسم ومنعه من الصرف وذلك لوجود أسباب و هي كما يلي:

أ. إذا كان الإسم علما لمؤنث خاليا من التاء، وليس أعجميا ولا منقولا من مذكر إلى مؤنث احترازا من حالات الوجوب[2].

---

[1] . الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الانباري ، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه ، حسن حميد ، بإشراف إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998 ، ص 491.

[2] . الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم، عبد العظيم فتحي خليل الشاعر مكتبة الآداب، القاهرة ط1 1425هـ 2004م ، ص 77 .

وبعد ذلك يشترط في الإسم الجائز المنع والصرف ، أن يكون ثلاثيا ساكن إلى وجود علتي المنع وهما العلمية والتأنيث ، و من صرف ذهب إلى الخفة بسكون الوسط والاسم إنّما يمنع من الصرف أساسا للثقل الذي يقربه إلى الفعل ، فلما خف ثقله بسكون الوسط قل شبهه بالفعل فصرف تبعا لذلك.[1]

ويبين" سيبويه" ذلك بقوله :(واعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف ، فإنْ سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا ، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد ، فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه وترك الصرف أجود ،وتلك الأسماء نحو قدر ،وعنز ودعد وجمل ونعم، وهند) .[2]

و يقول" صاحب شرح المفصل": (أعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة، فالوجه منعه الصرف لاجتماع السببين فيه، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسط فكان الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف[3].

وهناك شواهد لهذا الحكم مثل:

لم تتلفع بفضل مئزرها **دعدٌ** ولم تغذ **دعدُ** في العلب.[1]

---

[1]. شرح المفصل ، مرجع سابق ، ص 70 .

[2] . الكتاب ،سبويه، مرجع سابق ص22 .

[3] . شرح المفصل ، مرجع سابق ، ص 71.

فصرف (دعد الأول) ولم يصرف (دعد الثاني) فالشاهد هو صرف (دعد) ومنع صرفه، وذلك لسكون الحرف الأوسط مع كونه ثلاثيا .

ومثله قول الآخر:

ألا حبذا **هندٌ** وأرض بها هند　　　　و **هندٌ** أتى من دونها النأي والبعد

وصرف (هند) في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة لأنه صرف و لم ينكسر وزن البيت.[2]

وكان الزجاج لا يرى صرف نحو (هند ودعد وجمل) ولا صرف شيء من المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، ولذلك فهو يقول: (وزعموا أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن)،

وأنشد سيبويه:

لم تتلفع بفضل مئزرها **دعدٌ**　　　　ولم تعد **دعدُ** في العلب

فصرفها في البيت ومنعها الصرف فيه أيضا .[3]

ويقول" المبرد": إذا كان متحرك الوسط فإنه ممنوع من الصرف نحو (قدم وقمر) أما إذا كان الساكن الوسط فالأمر بالخيار المنع وعدمه، وملخص رأيه هو المؤنث الثلاثي

---

[1] . كتاب نهاية الأرب من شرح معلقات العرب ، السيد محمد بدر الدين أبو فراس التعاني الحلي، مطبعة السعادة مصر، ط2 ، 1924م ، ص 101.

[2] . شرح المفصل ، مرجع سابق ، ص 70 .

[3] . الكامل، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد احمد الدالي، مؤسسة الرسالة ، ج1 ، ط2، 1992م ، ص314.

ممنوع من الصرف إذا كان متحرك الوسط، وذلك نحو قدم ، وقمر وفخذ ورجل، أعلاما لإناث، أما إذا كان ساكن الوسط فأنت بالخيار إنْ شئت صرفته وإنْ شئت منعته من الصرف، وذلك نحو دعد وهند وجمل، وحجة من صرفها أنها قد خفت لقلة أصولها، فكان ما فيها من خفة معدلا ثقل التأنيث، وحجة المانع من الصرف قوله:(المانع من الصرف لما كثر عدته موجود فيما قيل عدده. كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواء[1].

هذا إذا كان الثلاثي علما للمؤنث، أما إذا كان المؤنث الثلاثي الذي لا علامة فيه علما لمذكر فإنه ينصرف سواء تحرك وسطه أو سكن ، وما كان مؤنثا لا علامة فيه سميت به مذكرا، وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التأنيث، تحركت حروفه أو سكن ثانيها نحو دعد وشمس، وقدم، وقفا، فمن أنثها إن سميت بشيء من هذا رجلا وانصرف.[2]

فالرأي إذن جوزا الأمرين في العلم الثلاثي ساكن الوسط (فإن كان الثلاثي ساكن والأوسط نحو: هند ودعد وجمل، فمن العرب من يصرف لخفة الاسم، وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة، ومنهم من يلزم القياس فلا صرف.[3]

. وجاء في "حاشية الصبان على الأشموني" قوله: (الثلاثي الساكن الوسط إذا

[1] . المقتضب ، مرجع سابق ، ص 350 .

[2] . الأعلام الممنوعة من الصرف في القران الكريم، مرجع سابق ، ص 23 .

[3] -ما ينصرف وما لاينصرف ، مرجع سابق، ص48 .

لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة) .[1]

وقد أورد الزجاج رأي النحاة في ذلك فقال: وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن وكان ذلك الإسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث فإنه لا ينصرف في المعرفة أيضا وينصرف في النكرة، وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف، وأنك إن شئت صرفته.[2]

أما الزجاج فكان يرى منع (هند ودعد وجمل) من الصرف ، وكذلك منع أي شيء من المؤنث يسمى باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن يقول: (أما ما قالوه من أنه لا ينصرف فحق وصواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه ؛ لما سكن الأوسط كان مؤنثا لمؤنث خف فصرف وهذا خطأ، لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أن الإختيار ترك الصرف وعليهم ان يبينوا من أين يجوز الصرف وإذا بينوا وجب ألا يكون ترك الصرف).[3]

ورد على الإستشهاد بجواز الصرف والمنع كما يلي:

لم تتلفع بفضل مئزرها **دعدٌ** ولم تعد **دعدُ** في العلب

---

[1]. حاشية الصبان ، مرجع سابق ، ص 254.

[2]. ما ينصرف وما لاينصرف ، مرجع سابق ، ص49.

[3]. إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي القاهرة . د ت ، ص 153 .

حيث جاءت (دعد) منونة مرة وغير منونة مرة أخرى، فبين أن ترك الصرف فيه جيد وهو الوجه، أما الصرف فعلى جهة الإضطرار .[1]

ومسألة العلم المؤنث الثلاثي ساكن عند البعض، هذه المسألة تذكرنا بالعلم الأعجمي الثلاثي نحو ؛ لوط ونوح وتبين لنا كذلك أن التأنيث أقوى في المنع من العجمة في ذلك .

يقول ابن يعيش في شرح المفصل: وأعلم أن اعتمادهم في النحو (هند ودعد) وما كان مثلهما الصرف ومنعه، واعتمدهم في نوح ولوط الصرف ألبتة مع تساويهما في الخفة لسكون أوسطهما دليل على أن حكم التأنيث أقوى في منع الصرف من العجمة).[2]

ويقول ابن يعيش معقبا :أن نحو هند ودعد أقوى في المنع من نحو (لوط ونوح) ويستدل بذلك على أن التأنيث أقوى من العجمة في المنع.[3]

يقول العلماء عندما تنضم العجمة إلى العملية والتأنيث فإن هذا الإنضمام يحتم منع الإسم من الصرف لاجتماع ثلاث علل في اسم .[4]

3ـ حكم إعراب الممنوع من الصرف:

3 ـ أ. حكم الممنوع من الصرف المقترن ب(ال) :

---

[1] . نفس المرجع، ص155 .

[2]. شرح المفصل ، مرجع سابق ، ص 70 .

[3] ـ شرح المفصل ، مرجع سابق ، ص77 .

[4] . الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم، مرجع سابق .، ص 43 .

وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة إن لم يضف ، أو لم تدخل عليه (ال) ، فإن أضيف أو دحلت عليه (ال) جر بالكسرة وهذا مذهب سيبويه والجمهور إلا الأخفش والمبرد.[1]

قال سيبويه: وجميع مالا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أوأضيف إنجر،لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، ودخل فيها الجر كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمِنوا التنوين، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الإسم.[2]

يتضح من النص المذكور آنفا أن جميع الأسماء التي لا تصرف إذا دخلتها (ال) انصرفت نحو قولك:مررت بأحمدَ وأسودَ (بالفتح) في موضع الجر في عدم الصرف فإن أدخلت (ال) التعريف قلت : مررت بالأحمدِ والأسودِ (بالجر) لانصرافه وكذلك إذا أضفت ما لا ينصرف انصرف نحو : مررت بأحمدِكم وأسودِكم(بالجر) .

والعلة في ذلك يمكن إيضاحها بالأمور الآتية:

أ . أنه أمِن فيه التنوين، لأنّ الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين، فلما وجدت مع التنوين أمِن فيه التنوين فدخله الجر في موضع الجر .

---

[1] . ما ينصرف وما لا ينصرف،مرجع سابق ، ًص 320 .

[2] . الكتاب، سيبويه ، مرجع سابق ، ص ص22 23 .

ب . أن الألف واللام أو الإضافة قامت مقام التنوين، ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجر، فكذلك مع ما قام مقامه.[1]

ج . أنه بالألف واللام والإضافة بَعُد عن شبه الفعل، فلما بعد عن شبه الفعل دخله الجر في موضع الجر لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة.[2]

وقد عبر الزجاج عن هذه العلة بقوله: وإنما ينصرف الاسم الذي لا ينصرف مع الألف واللام لان الألف واللام تزيلان شبه الفعل لأنهما لا تدخلان عليه، وكذلك الإضافه تزيله عن شبه الفعل لان الفعل لا يضاف.[3]

وقد ذكر شارح المفصل أن أبا الحسن الأخفش الأوسط وأبا العباس المبرد ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار بدخول (ال) عليه أوإضافه نحو: نظرت إلى الرجل الأسمرِ ، وأسمرِكم ، فالإسم (الأسمر) باق على منع صرفه وأن أنجز لإن الشبه قائم بسقوط التنوين ،وقد خالفهم المحققون يبينه رأي سيبويه، أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام.[4]

3 . ب حكم المعرف ب (ال) مع التنوين

---

[1]. همع الهوامع ،جلال الدين السيوطي، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية –لبنان ، ج1 ، ط1 ، 1991 م، ص85.

[2] الأصول، ابن سراج ،مرجع سابق، ص80 .

[3]. ما ينصرف وما لا ينصرف، مرجع سابق، ص 52 .

[4]. شرح المفصل ، مرجع سابق. ص71.

التنوين: إلحاق الإسم نونا ساكنة زائدة في آخره لفظا لا خطأ ولا وقفا، (ال) التعريف زيادة طارئة على أول الإسم ، لإن أصل الأسماء التنكير، ولهذا منع النحويون اجتماع (ال) والتنوين في الإسم ،لإن كل منها علامة مميزة من علامات الإسم1.

قال ابن مالك :

بالجر والتنوين والندى وال ومسندٍ للإسم تمييز حصل2

فلا يجوز الجمع بين زيادتين أحدهما التعريف والأخرى التنكير.

. وقد بين علة ذلك الزجاج فقال : إنما كرهنا الجمع بين زيادتين تجريان مجرى واحدا في تمكين الإسم ، وهما الألف واللام والتنوين ،وذلك أن الألف واللام يمكنان الإسم فيما دليل تمكنه وكذلك التنوين دليل تمكن الإسم ، ألا ترى أنّ ما لا يتمكن لا يدخله التنوين وما دخلته الألف واللام تمكن والنون ليست كذلك،لأنها ليست دليل تمكن ، فجاز الجمع بينهما لذلك ولم يجز الجمع بين التنوين والألف واللام، لأن في كل منهما كفاية عن صاحبه في التمكن3 .

وقد تابع ابن جني الزجاجي فيما ذهب إليه فقال: أن التعريف والتنوين لا يجتمعان وذلك

---

[1] – الكتاب ، سيبويه ،مرجع سابق، ص 147 .

[2] الألفية ابن مالك، شرح ابن عقيل، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى لمصر، القاهرة، ط11 ،1964م ، ص16.

[3]– الإيضاح في علل النحو، الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، د ط ، ص 111 .

لأن اللام للتعريف، والتنوين من دلائل التنكير فلما ترادفا عن الكلمة تضادا ، فكان الحكم لطارئها وهو اللام– يعني التعريف1 .

وقد ذهب الدكتور إبراهيم السمرائي إلى أن التعريف باللام وأن التنكير بالنون شئ واحد، وقد استند في رأيه هذا إلى (ظاهر التعبير) في اللهجات العربية القديمة التي تقابل التنوين حاليا ، فقد لاحظ ورود كلمات منكرة وأحرى معرفة تشتمل على التنغيم في آخرها بقصد الكنية والإشارة ، ثم فقدت مكانها فصارت (أل) في أول الكلمات، وطبق لذلك فإن طبيعة الكلمة العربية أو وحدتها الصوتية ، لا تسمح بالجمع بين (أل)والتنوين في كلمة واحدة لدلالتها على شئ واحد، ولذا فقد خرّج ما ورد من كلمات اجتمعت فيه (أل) والتنوين على غير القياس 2.

مثل قول رؤية لابن العجاج:

وقاتم الأعماق غاوي **المخترقن** مشتبه الأعلام لماع الخصصن3

يريد :المخترق والخفق فالحق النون الساكنة للدلالة على وقف القافية المقيدة لتظهر فائدتها دون المطلقة .

---

[1] – الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهوى للطباعة و النشر ،بيروت ، لبنان ، ج3،د ت ،ص24.

[2] . فقه اللغة العربية المقارن ، دراسة في أصوات اللغة العربية و صرفها و نحوها على ضوء اللغات السامية ، رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، ط1، 1999 ، ص ص 48 49.

[3] . شرح المفصل ، مرجع سابق ، ص 329.

ومثله قول جرير

أقلي اللوم عاذلِ **والعتابن** وقولي – ان أصبت – لقد **أصابن** 1

وقول النابغ الذبياني من الكامل:

أفد التّرحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن **قدن**2

يريدان :العتاب ،وأصابا وقد، فألحقا التنوين القافية المطلقة بحرف علة، وهو ما سموه (نون الترنم) في لغة تميم وقيس ،على أن هاتين النونين ليستنا من التنوين حقيقة لثبوتهما مع (ال) ، وفي الفعل (أصابن) والحرف في (قدن) ،وفي الخط والوقف وحذفهما في الوصل وقد عدّه النحويون من النادر الذي لا يقاس عليه ،أما التنوين الحقيقي الذي يختص به الإسم فهو أربع أنواع (وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض) وهذا التنوين لم يجز اجتماعه مع (أل) في الإسم لأن وجود أحدهما يعني عن وجود الأخر فيه3.

4– العلل المانعة من الصرف :

يقول الزجاجي : " وذكر بعض شيوخنا أن الخليل الأحمد – رحمه الله . سئل

---

[1]. ديوان جرير ، شرح أبي العباس احمد بن يحي الشيباني ثعلب، دار الكتب المصرية ، 1363هـ 1944م ، ص 24.

[2]. شرح القصائد السبع الطوال ، أبو بكر بن الانباري، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي مصر ، القاهرة ،1969 م ، ص 127.

[3]. شرح التصريح على التوضيح ، مرجع سابق ، ص 33.

عن العلل التي يقال لها في النحو ؛ فقيل له :عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك فقال : إن العرب على سجيتها و طباعها ، وعرفت مواقع كلامها ،وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي إنه علة لما عللته منه ، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي ألتمس ، وإن تكن هنالك علة له، فمثل في ذلك مثل: رجل حكيم دخل دار محكمة البناء، عجيبة النظم و الأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا العلة كذا و كذا وليس كذا و كذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذالك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك ، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.[1]

فهذا النص يبين في غاية الوضوح أن العرب أمة حكيمة ، و أن النحاة وهم يعللون ما يعللون قد يقعون على حكمة العرب وقد لا يقعون على حكمة العرب وقد لا يقعون ، و من ثم فإن باب التعليل مفتوح فمن وجد علة فليأتي بها ، غير أن هذا الأمر النظري ضخم قواعد النحو .

[1] . الإيضاح في علل النحو ، مرجع سابق، ص 65 .

وإذا بحثنا عن العلل المانعة من الصرف، نجد أن بهاء الدين النحاس النحوي قد جمعها بقوله :

موانع الصرف تسع إن أردت بها   عونا التبليغ في إعرابك الأملا

اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة   ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا.[1]

يقول ابن يعيش : والإسم يمنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة ، أو تكرر واحد وهي العلمية والتأنيث اللازم لفظا أو معنى نحو: (سعاد وطلحة) ، ووزن الفعل الذي يغلبه نحو: أفعل ، فإنه فيه أكثر منه الإسم أو يخصه نحو : (ضرب) إن سمي به و الوصيفة في النحو : (أحمر) والعدل عن صيغة إلى أخرى نحو: (عمر وثلاث) ’وإن يكون جمعا ليس على زنته واحد كمساجد ومصابيح، إلا ما اعتل آخره جوار فإنه في الرفع والجر ، كقاضي وفي النصب كضور ابو حضاجر وسراويل ، في التقدير جمع حضجر وسروالة ، والتركيب في النحو معديكرب وبعلبك ، والعجمة في الأعلام خاصة ، والألف والنون المضارعتان لا في التأنيث في نحو : سكران وعثمان، إلا إذا إضطر الشاعر فصرف.[2]

[1]. حاشية الصبان ، مرجع سابق ، ص339.

[2]. شرح المفصل، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ص ص 77 79،

بعد أن قسم النحاة العرب الكلمات في اللغة العربية إلى اسم وفعل وحرف، لاحظوا أن الحروف كلها مبنية، وكذلك الأفعال، إلا الفعل المضارع الذي لم تتصل به نون التوكيد الخفيفة والثقيلة أو نون الإناث اتصالا مباشرا .[1]

وأما الأسماء فوجدوا أن قسما منها مبني، وقسما آخر معرب، وسموه متمكنا، لتمكينه في الاسمية بإبتعاده بالإعراب الذي يدخل عليه، من شبه الفعل والجر، ثم لاحظوا أنّ الأسماء المعربة قسمان: قسم لا يدخل تنوين الصرف أو التنوين الأمكنة ، فسموه متمكنا غي أمكن في الإسمية لشبه الفعل بعدم دخول التنوين عليه، وقم يدخله تنوين الصرف أو التنوين الأمكنة، فسموه متمكنا أمكن في الإسمية لإبتعاده من شبه الفعل بالتنوين الذي يدخله ، أو بالتنوين والجر اللذين يدخلانه.[2]

بعد هذه الملاحظات بدؤوا بالتعليل، فعللوا بناء الحرف بكونه لا يؤدي، وحده، معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في غيره بعد وضعه في جملة، فهو ليس حدثا أي: ليس معنى، ولا يكون مسندا أو مسندا إليه، لذلك لا يحتاج إلى الإعراب، لأن هذا لا يدخل إلا حيث المعاني التركيبية الأساسية.[3]

ثم عللوا بناء الفعل بكونه لا تتعاقب عليه المعاني المختلفة التي تفتقر في تمييزها إلى الإعراب، ولا يؤدي معنى الفاعلية، ولا المفعولية، ولا غيرهما مما اختص به الإسم، وكان سببا في إعرابه، إلا الفعل المضارع الذي يؤدي معنى زائدا على معناه الأصلي

---

[1]. ينظر : الايضاح في علل النحو ،مرجع سابق ، ص 67.

[2] . همع الهوامع ،جلال الدين السيوطي، مرجع سابق ، ص 88 .

[3] . النحو الوافي ،مرجع سابق، ص76.

بسبب دخول بعض العوامل عليه ، أما بناؤه مع نون التوكيد ونون النسوة فلأنهما من خصائص الأفعال، فوجود إحداهما فيه أبعده من مشابهة الإسم المقتضية للإعراب، فعاد إلى الأصل الأول في الأفعال، وهو البناء، لأن الأصل فيها البناء، وأما الإعراب في المضارع أحيانا فأمر عارض وليس بأصيل) .[1]

ثم عللوا الإعراب في الأسماء بأن القياس فيها ، أن تكون معربة كلها، من قبل إسهامات على مسميات، وتلك المسميات قد يسند إليها فعل، فتكون فاعلة، وقد يقع بها فعل، فتكون مفعولة، وقد يضاف إليها غيرها على سبيل التعريف، فاستحقت الإعراب للدلالة على هذه المعاني المختلفة .[2]

وبعد أن علل النحاة الأسماء المبنية بشبهها الحرف، عللوا منع بعض الأسماء والأعلام من الصرف يشبهها الفعل.[3]

و لاحظ النحاة أن التنوين خاصة من خصائص الأسماء لا يدخل غيرها، ثم عللوا عدم دخوله الأفعال بسببين:

1- إن التنوين علامة من العلامات القوة، والفعل ضعيف، وعللوا ضعف الفعل بأمرين: أحدهما لفظي وهو اشتقاقه من الإسم والثاني معنوي وهو احتياجه إلى الإسم .

2- إن التنوين علامة من علامات الخفة، والفعل أثقل من الإسم لأن هذا أكثر استعمالا، وإذا كثر استعماله خف على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى العجمي إذا

1. الكامل، مرجع سابق ، ص 86.

2. شرح المفصل ، مرجع سابق، ص80.

3. ينظر : الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم، مرجع سابق ، ص113.

تعاطي كلام العرب، ثقل على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي إذا تعاطي كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له.[1]

والفعل لا ينون ولا يجر وفيه علتان: لفظية وهي اشتقاقه من الإسم، ومعنوية وهي احتياجه إليه، والأسماء الممنوعة من الصرف تشبه الفعل في عدم دخول التنوين والجر عليها، ولذلك لا بد أن تجتمع فيها علتان: إحداهما ترجع إلى المعنى، والثانية تعود إلى اللفظ، أو أن تكون فيه علة تقوم مقام علتين، وهذه العلة نوعان:

1- **ألف التأنيث ممدة أو مقصورة**، لأن وجودها في آخر الاسم هو علة لفظية، وملازمتها في حالاته علة معنوية .

2- **صيغ منتهى الجموع**، لأن خروج هذه الصيغ عن أوزان الآحاد العربية علة لفظية، ودلالتها على الجمع علة معنوية.

والعلل المعنوية اثنتان، وهما:

1- **العلمية:** والمراد بها أن يكون الإسم علما على شخص، أو بقعة أو بلدة أو قبيلة، ونحو ذلك ،وهذه العلة لا تؤثر وحدها في منع الصرف بل لابد من انضمام علة أخرى إليها، فتشترك العلتان في تحقيق ثقل الإسم، ومشابهة للفعل في الفرعية والثقل مما يستوجب منعه من الصرف، وذلك لأن النكرة هي الأصل، فالعلمية فرع عليها[2]

[1]. شرح المفصل ،مرجع سابق ، ص57

[2] الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص 23 .

2- **الوصفية:** وذلك لأن الموصوف قبل الصفة، فالوصف فرع على الموصوف، والصفة تحتاج إلى الموصوف احتياج الفعل إلى الفاعل، والموصوف متقدم على الصفقة تقدم الفعل على الفاعل، والصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق .[1]

أما العلل اللفظية فسبع وهي:

1- **العجمة:** والعجمة فرع في العربية .

2- **التأنيث** : فرع على التذكير لوجهين: أحدهما أن الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها، يعبر عنها بلفظ مذكر، نحو: (شيء) و (حيوان) و (إنسان)، فإذا علم تأنيثها ركب عليه العلامة، وليس كذلك المؤنث، والثاني إن المؤنث له علامة على ما سبق فكان فرعا.

3- **وزن الفعل:** لأن الفعل فرع على الإسم

4- **العدل:** أي: عدل الإسم عن جهته ، فالعدل فرع لأن العدل عن الأصل إزالة للأصل، والعدل علة لفظية لأنك تريد به لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ فذلك كان سببا لأنه فرع على المعدول عنه ف (عمر) معدول من (عامر) وهواسم علمٍ أيضا.[2]

5- **التركيب:** لأن المركب فرع على البسيط و البسيط قبل المركب كما في(بعلبك).

6- **زيادة الألف والنون:** والزائد فرع على المزيد عليه كما في (رمضان)

[1] . النحو الأساسي ،مرجع سابق، ص59 .

[2] ـ ألاعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ، مرجع سابق ، ص 23 .

7- **إلحاق الألف المقصورة:** التي تشبه ألف التأنيث المقصورة، وهذه لم يذكرها بعض علماء النحو في علل منع الصرف [1] .

[1] - النحو الأساسي ، مرجع سابق ، ص 59 .

الفصل الثاني

1 . صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم.

2 . صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف .

3 . صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي القديم.

4 . صرف الممنوع من الصرف في كلام العرب

بعد أن أحكم النحاة قواعدهم غاية الإحكام و أتقنوها غاية الإتقان ، و وجدوا أسماء تستحق المنع من الصرف ، ولكنها صُرِفت ، ووجدوا أسماء تستحق المنع من الصرف ، ومع هذا جاءت ممنوعة من الصرف ، وذلك بخلاف ما قرر النحاة في قواعدهم وما أصلوا في أصولهم[1].

فصرف الممنوع من الصرف لغة فصيحة من لغات العرب لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، يشهد لصحتها كثرة الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف ، وقد أشار النحاة في مؤلفاتهم وأرائهم وتخريجاتهم إلى هذه اللغة و ممن أكد هذه اللغة الأخفش والكسائي .

وإن صرف الأسماء الممنوعة متأصل في اللغة العربية إذ إن النحاة أجمعوا على أن الأصل في الأسماء الصرف، و أن منعها من الصرف علة طارئة و قد أشار علماء العربية إلى أن الأصل في الأسماء هو الصرف ، و أن منع الأسماء من الصرف هو اللغة الفصحى و الأقوى التي يقاس عليها ، حيث أن اللغة التي صرفت الممنوع من الصرف لغة صحيحة في القياس لكنها قليلة الإستعمال.[2]

1. الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم ، مرجع سابق، ص173.

2. ينظر : فقه اللغة العربية المقارن :دراسة في أصوات اللغة العربية و صرفها و نحوها على ضوء اللغات السامية , رمزي منير بعلبكي , دار العلم للملايين , ط1 1999، ص ص 48 49.

1- صرفت الممنوع من الصرف في القرآن الكـريم :

يرى بعض النحاة أن الممنوع من الصرف لا يصرف إلا للضرورة، وأن هذه الأخيرة لا تكون إلا في الشعر [1].

و يرى بعضهم الآخر أن هذه الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده، وإنما تشمل السجع و الفواصل أيضا، لأن لكل منها وزنا يضاهي ضرورة الوزن في الزيادة، و النقصان، و الإبدال، وغير ذلك والواقع اللغوي يشهد أن الممنوع من الصرف جاء مصروفا في بعض القراءات القرآنية، و ذلك لمراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجع، أو بفاصلة في آخر الجمل، لتتشابه في التنوين من غير أن يكون لهذا التنوين داع إلا هذا، و لأن للتناسب إيقاع عذبا على الأذن وأثر في تقوية المعنى و تمكينه في نفس السامع و القارئ [2].

وأشار "**ابن مالك**" إلى صرف الممنوع للاضطرار أو للتناسب ، بقوله:

ولا اضطرار أو تناسب صرف ذو المنع و المصروف قد لا ينصرف[3].

و من الشواهد القرآنية التي خالفت قاعدة الممنوع من الصرف نذكر:

[1] – البيان في إعراب غريب القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله ، تحقيق طه عبد الحميد ،القاهرة ، د ط 1969م ، ص ص 88 89.

[2] – الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، نضيف محمود صافي ، دار الرشيد ، ط3 ، 1416هـ ، 1995م، ص 155 .

[3] . شرح كتاب الكافية في النحو، الإستراباذي، مرجع سابق ، ص 322.

في قَوْلِه سُبْحَانَه وَتَعَالى :{ إِنَ أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِين سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيرًا}[1].

فالجملة تعليل أيضا لأنه لما ذكر الفريقان، اتبعهما الوعيد والوعد ، وإن وإسمها وجملة أعتدنا خبرها ، وللكافرين متعلقان بأعتدنا ، وسلاسلاً مفعول به ومنع من الصرف لأنه جمع على وزن مفاعل ، وقُرئ بالصرف للمناسبة مع أغلالاً ، وهما قراءتان سبعيتان .

وعبارة" أبي حيان ": وقرأ "طلحة" ، و"عمرو بن عبيد" ، و"ابن كثير" و"أبو عمرو" "وحمزة" : سلاسل ممنوعة من الصرف وقفا ووصلا ، وقيل عن "حمزة "و"أبي عمرو" الوقف بالألف وقرأ "حفص" و"ابن ذكوان" بمنع الصرف ، واختلف عنهم في الوقف وكذا عن "اليزي" ، وقرأ باقي السبعة بالتنوين وصلا، وبالألف المبدلة منه وقفا ، وهي قراءة "الأعمش" ، قيل وهذا ماحكاه "الأخفش" من لغة من يصرف كل ما لا ينصرف إلا "أَفْعَل" وهي لغة الشعراء ، ثم كثر حتى جرى في كلامهم ، وعُلل ذلك بأن هذا الجمع لما كان يجمع ، فقالوا : صواحبات يوسف ، ونواكسي الأبصار، وأشبه المفرد ، فجرى فيه الصرف.[2]

ومن هذه الأمثلة قراءة الآية في **قوله سبحانه و تعالى: { وَيُطَاف عَلَيهم بِآَنيَة مِن فِضَة وأَكْوَاب كَانْت قَوَارِيرًا }** [3] .

---

[1]. سورة الإنسان الأية 4 .

[2]. ينظر : إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محي الدين الدرويش ، دار اليمامة ، دار ابن كثير ، دار الإرشاد والشؤون الجامعية ، حمص – سوريا ، مج 8 ،ج 9 ، ط 7 ، 1430هـ ، 1999م ص 162 .

[3].سورة الإنسان الآية 15

بتنوين **(قواريرًا)** ، وذلك مراعاة للتنوين الذي في آخر الآية السابقة مباشرة لها ، وآخر الآية التالية لها ، مراعاة لتنوين **(قواريرًا)** التي في الآية السابقة .

و كذلك قُرئت الأية الكريمة في **قوله سبحانه وتعالى: { وَقَالُوا لاَ تَذَرن آلِهَتكم وَلاَ تَذَرن ودًا ولاَ سُوَاعًا وَلاَ يَغوثًا، ويَعُوقًا وَ نَسرًا}.**[1]

بتنوين **(يغوثا)** و **(يعوقا)** ، وذلك على قراءة" الأعمش" في الشواذ ، و قد صُرِف لمناسبة ما قبلها و ما بعده أو حملا له على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف ، وقد خطأها "الكسائي" ، ويرى "العبكري" أن يغوث و يعوق لا ينصرفان . لوزن الفعل و التعريف ، وقد صرفهما قوم على أنهما نكرتان .[2]

وقد جاءت ألفاظ كثيرة في القرآن الكريم تستحق المنع من الصرف ، لكنها صُرِفت نذكر منها :

في **قوله سبحانه وتعالى :{ مِن سَبَأٍ بنبإٍ يَقِين}** .3

وجاءت في الآية الكريمة ثلاث قراءات:

قراءة "أبي عمر" و"ابن كثير": **من سبأَ**" ، غير منصرف جعلاه اسما لأرض أو بلدة أو إمرأة .

---

[1] . سورة نوح الأية 23 .

[2]. ينظر : النحو القرآني قواعد و شواهد ، جميل أحمد ظفر ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مكة ، ط2 ، 1418هـ 1998 م ، ص181.

[3] . سورة النمل الآية 22.

وجاء في كتاب " إعراب غريب القرآن و بيانه " للدرويش" قول "الفراء" : سأل أبو عمر ولِمَا لم تَصْرِف سبأ ؟ فقال : لأنني لا أعرفه ، فقال "الفراء": وقد جرى لأن العرب إذا لم تعرف الإسم تركت صرفه[1] .

وقرأ الباقون: " **من سبأٍ** " مصروفا وكذلك اختلافهم في سورة "**سبأ**" .

والقراءة الثالثة ما قرأت على مجاهد عن قنبل عن ابن كثير ،" **من سبأْ** " ساكنة الهمزة ، إنما أسكنه لأن الإسم مؤنث وهو ثقيل فلما اجتمع ثقيلان أسكن الهمزة تخفيفا ، ومن صَرَف "**سبأ** "" جعله اسم "رجل " أو اسم جبل.2

-وقد جاءت لفظة "**سبأ** " مصروفة في:

قوله سبحانه وتعالى : { لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِم آيه جَنَتَان عَنْ يَمِين وَعَن شِمَال}.3

و جاء في كتاب إعراب القرآن لقوام السنة ، قول "الزجاجي" : "**سبأ**" مدينة بينها و بين صنعاء مسيرة ثلاثة أيام، و قال غيره هي قبيلة وقيل " **سبأ** " رجل وهو "أبو اليمن" وللعرب فيها مذهبان :

---

[1] . إعراب غريب القرآن وبيانه ، محي الدين الدرويش ،دار اليمامة دمشق ، مج 8 ، ج 29 ،(د ط) (د ت) ، ص 113.

2 إعراب القراءات السبع وعللها ، أبي عبد الله الحسيني أحمد ابن خلوية الهمذني ، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيمني ، مكتبة ، الخانجي ، القاهرة ، ج1 ، ط1 ، 1413هـ، 1992 م ،ص 147 .

[3] .سورة سبأ الأية 15.

منهم من يصرفها ويجعلها اسما للحي أو اسما للمكان أو الأب، و منهم من لا يصرفها و يجعلها اسما لقبيلة أو لمدينة أو لبقعة أو لأم 1.

و قد ذكر أن "**سبأ**": اسم علم لبلاد، في منطقة اليمن، وزنه فَعَل بفتحتين، كما بيّن المفسرون وعلماء النحو أن لفظ " **سبأ** " يُصرف تارة ويمنع تارة أخرى 2.

و من الشواهد القرآنية التي صرف فيها الممنوع من الصرف كذلك نجد:

في قوله سبحانه و تعالى :{ أَهْبِطُوا مِصْرًا فَإِن لَكُم مَا سَأَلْتُهم }3.

و قد نون جميع القراء "مصرا" لأنهم أرادوا "مصرا" من الأمصار بغير تعيين ، لأنهم كانوا في تيه .

و يجوز أن يكون المراد "بمصر"، البلد المعروفة و صرفه لأنه مذكر سمي بمؤنث

و يمكن أن يكون إنما نون من نونه إتباعا للمصحف لأنه مكتوب في المصحف

بالألف.4

- وقد صُرف مصرا لثلاثة أوجه:

[1] . ينظر : إعراب القرآن ، أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القريشي الأصبهاني الملقب بقوام السنة ، تحقيق فائزة بنت عمر المؤيد ، مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ، د ط ، 1415هـ 1995م ، ص ص 316 317.

[2] . الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ، نظيف محمود صافي ، دار الرشيد ط3 ، ج19، 1416هـ 1995م ص 154 .

[3] . سورة البقرة الأية 6.

[4] . إعرب ثلاثين سورة من القران الكريم ، عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خلوية , دار و مكتبة الهلال بيروت، لبنان ، د ط، 1985م ص ص 76 75 .

- الأول: إنما صرفه لأنه أراد به "مصرا" من الأمصار، لا مصر بعينها
- الثاني: صرفه لأنه اسم البلد و هو مذكر.

. الثالث : صرف" مصر" و إن كانت مؤنثة معرفة لأنها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن فصار خفة الوزن بمنزلة أحد السببين ، فجاز أن تصرف كهند ، ورعد و جميل.

و يجوز ألا تصرف للتعريف ، و التأنيث و قد قُرئ به1.

. وقد وردت أعلاما منونة في القرآن الكريم، و المعلوم أن الأعلام ممنوعة من الصرف، ومنها لفظة "لوط".

في **قوله سبحانه وتعالى :{ وَإِنّ لُوطاً لَمِنَ المُرْسَلين}**2 .

وقد وردت كلمة "نوح" منونة في **قوله سبحانه تعالى:{وَلَقَد أَرْسَلْنَا نوحاً إلى قَوْمِهِ}**3.

و يعرب الممنوع من الصرف الذي صرف بسبب (التناسب) كما يعرب إذا صرف للضرورة الشعرية[4].

3 . صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف

[1] . ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد حميد طه مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د ط، 1400 هـ ،1980 م ، ص 87.

[2] . سورة الصافات الآية 133.

[3] . سورة الأعراف الآية 59.

[4] . في الضرورات الشعرية ،مرجع سابق، ص 71 .

. قال الرسول صلى الله عليه وسلم :{ **لَيْسَ بِالمُؤْمِن الذِي يَبِيت شَبْعَانًا وَ جَارُه جَائِع إِلَى جَنْبِه**} 1.

. وقوله كذلك عليه أفضل الصلاة و السلام:{ **أَلا إِنِي أُوتِيت الكِتَاب ومِثْله مَعَه أَلا إِنِي أُوتِيت القُرْآن وَ مِثْله مَعَه لاَ يُوشِك رَجُل يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِه**}2.

. و قوله صلى الله عليه وسلم : { **مَا آَمَن بِي مَن بَاتَ شَبْعَانًا وَجَاره جَائِع إِلَى جَنْبِه وَ هُو يَعْلم بِه** }3 .

فكلمة "**شبعان**"، التي وردت في الأحاديث الثلاث هي الممنوعة من الصرف وهي صفة على وزن فعلان بزيادة ألف و نون و الممنوع من الصرف لا ينون.

4 . صـرف الممنوع من الصرف في الشــــعر:

ويُجيز النحاة جميعا صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر، لكنهم اختلفوا في إجازة صرف أفعل التفضيل في هذه الضرورة ، فذهب الكوفيون إلى

[1] – المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبدالله الحاكم، محمد عبد الله النيسابوري تحقيق مصطفى عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 2 ، س 1422 هـ 2002 م ، ص73.

[2]– مسند الإمام احمد بن حنبل ،تحقيق شعيب الارنوطي ، نشر مؤسسة الرسالة بيروت ، ط1 ، 1415 هـ 1996 م ، رقم الحديث 25735 ،ص178 .

[3]. المعجم الكبير، سليمان بن احمد الطبراني ،تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة بن تيمية ، د ط ، د ت ، ص77.

أن" أَفْعَلَ مِنْكِ" لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه فيها[1].

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن (مِنْ) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة إتصالها به، ولهذا كان من المذكر و المؤنث و التثنية و الجمع على لفظ واحد نحو: (زيد أفصل من عمرو)، و (هند أفضل من دعد)، و (الزيدان أفضل من العمرين) و (الزيدون أفضل من العمرين)، وما أشبه ذلك، فدل على قوة اتصالها به، فلهذا قلنا: لا يجوز صرفه، ومنهم من تمسك بأن قال: إنما قلنا ذلك لأن (مِنْ) تقوم مقام الإضافة لا يجوز الجمع بين التنوين و الإضافة، فكذلك لا يجوز الجمع بينه و بين ما يقوم مقام الإضافة، و إنما لم يجز الجمع بين التنوين و الإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء، فاستغنى بأحدهما عن الآخر، و أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: إن (مِنْ) لما اتصلت به منعت من الصرف، قلنا: هذا باطل، لأن اتصال (مِنْ) ليس له تأثير في منع الصرف، وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل و الوصف، و الذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا: زيد خير منك و شر منك، فيصرفون مع اتصال (مِنْ) به، ولم يمنعوها الصرف مع دخول (من) عليهما واتصالها بهما، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لإتصال (من) بهما، فلما انصرفا مع اتصال (من) بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له في منع الصرف،

[1].. في الضرورات الشعرية، مرجع سابق، ص 71 7 .

وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل و الوصف ، ثم ردوا على قول البصريين إن أفعل التفصيل لا يثنى و لا يجمع ولا يؤنث لإتصال (من) به.[1]

و ردوا بالقول إنه لم يثن و لم يجمع، و لم يؤنث لثلاثة أوجه: أولها تضمنه معنى المصدر، و ثانيها معارضته للفظ و التثنية و الجمع بلفظ واحد، وثالثها لأن التثنية و الجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، و (أفعل) اسم مركب يدل على فعل و غيره، فلم يجز تثنيته و لا جمعه ، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركبا يدل على معنى وزمان ، كذلك ردوا على قول الكوفيين: إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، بأنه لم يجز هذا الجمع لوجهين: أولهما أن الإضافة تدل على التعريف، و التنوين يدل على التنكير فهما ضدان، و الضدان لا يجتمعان. و ثانيهما أن الإضافة علامة الوصل، و التنوين علامة الفصل، فهما ضدان، و الضدان لا يجتمعان...الخ.[2]

و التأمل لمسافة الخلاف هذه من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين يرى أن الفريقين أشبعوها كعادتهما بالأدلة العقلية، و القياسات المنطقية، و البراهين الجدلية. وليتهم استندوا إلى شواهد تثبت صرف أفعل التفضيل في ضرورة الشعر، و ما دام البصريون عجزوا عن الإتيان بشاهد واحد لإجازتهم صرف (أفعل التفضيل) في

---

[1] . الإنصاف في مسائل الخلاف ، مرجع سابق ، ص490.

[2] . مرجع نفسه ، ص491.

الشعر، و ما دامت كتب ضرائر الشعر لم تثبت أي شاهد على ذلك ، فإنه لا يسعنا إلا القول: إن العرب لم تصرف (أفعل التفضيل) في ضرورة الشعر[1].

وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه إلا المنتهي بألف، و ذلك لأن صرفه لا يصحح به وزن ، لكن السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف.

قال: "**المثلم بن رياح المري**" :

إني مقسم ما ملكت فجاعل   أجرا لآخرة و **دنيًا** تنفع[2]

و الشاهد هو صرف "دنيا" وذلك بتنوينها وهي منتهية بألف.

والممنوع من الصرف الذي صرف للضرورة الشعرية يعرب حسب موقعه في الجملة و يزاد في إعرابه حين يكون منونا أن تنوينه للضرورة[3].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف

---

[1]. في الضرورات الشعرية ، خليل بنيان الحسونة ،مرجع سابق ، ص72.

[2]. شرح أشعار الهذليين، السكري ،تحقيق عبد الستار احمد فراج، القاهرة1384هـ 1965م،ص 177.

[3]. شرح التصريح على التوضيح ، مرجع سابق ، ص227 ،

الأصل، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها[1] .

ويقول صاحب شرح المفصل: (إعلم أن ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة، فالوجه منعه الصرف لإجتماع السببين فيه، وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسط فكان الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف).[2]

وهناك شواهد لهذا الحكم مثل:

لم تتلفع بفضل مئزرها **دعدٌ** ولم تغذ **دعدُ** في العلب

فصرف (دعد الأول) ولم يصرف (دعد الثاني) فالشاهد هو صرف (دعد) ومنع صرفه، وذلك لسكون الحرف الأوسط مع كونه ثلاثيا [3].

ومثله قول الآخر:

ألا حبذا **هندٌ** وأرض بها **هندُ** و**هندٌ** أتى من دونها النأي والبعد

وصرف (هندا) في موضعين من البيت، وليس ذلك من قبيل الضرورة لأنه لو يصرف لم ينكسر وزن البيت[1].

[1] . الإنصاف في مسائل الخلاف ، مرجع سابق ، ص 113.

[2] . شرح المفصل ، ابن يعيش ، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، د ط ، د ت ،ص 70.

[3] . ينظر : الكامل ، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد احمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ، ط2 ، 1992م ، ص 314.

وكان الزجاج لا يرى صرف نحو (هند ودعد وجمل) ،ولا صرف شيء من المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، ولذلك فهو يقول: (وزعموا أنه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن)[2]،

وأنشد "سيبويه":

لم تتلفع بفضل مئزرها **دعدٌ** ولم تعد **دعدُ** في العلب

فصرفها في البيت ومنعها الصرف فيه أيضا [3]

ويرى المبرد أنه إذا كان متحرك الوسط فإنه ممنوع من الصرف نحو (قدم وقمر) أما إذا كان الساكن الوسط فالأمر بالخيار المنع وعدمه، وملخص رأيه هو المؤنث الثلاثي ممنوع من الصرف إذا كان متحرك الوسط، وذلك نح و قدم ، وقمر وفخذ ورجل، أعلاما لإناث. أما إذا كان ساكن الوسط فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت منعته من الصرف[4].

وقد وردت كلمات كثيرة من هذا النوع بالصيغتين المعرفتين، مفاعل ومفاعيل، وما على منوالهما .[5]

---

[1]. شرح المفصل ، مرجع سابق، ص 70.

[2] . ما ينصرف و ما لا ينصرف ، مرجع سابق، ص50.

[3]. الكتاب سيبويه ، مرجع سابق ، ص 22 .

[4]. الكامل، مرجع سابق ص 317 .

[5] . همع الهوامع ، جلال الدين السيوطي، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية لبنان بيروت، ط1، 1998م ، ص 87 .

فمن الكلمات الكثيرة الورود كلمة (**فوارس**) التي يلاحظ أنها قد صرفت كثيرا ولهذا سأبدأ بذكر الأبيات التي صرفت فيها، كما يلاحظ أن عنترة قد ذكرها مصروفة في بيتين التاليين إذ يقول:

فإن يك عبد الله لاقى **فوارسًا** يردون خال المعارض والمتوقد[1]

ويقول أيضا:

وفوارسٌ لي قد علمتهم صبر على التكرار والكلم[2]

ومن الأبيات التي صرفت فيها قول "عبيد بن الأبرص" :

منا بشجنة والذئابِ **فوارسٌ** **وعتائد** مثل السود المظلم[3]

وفي هذا البيت صرف فوارس كما صرف عنائد، وقد نسب هذا البيت لسنان بن أبي حارث

ويقول "**المنخل اليشكري**" :

[1]. ديوان عنتر، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي و إبراهيم الابياري ،مرجع سابق ، ص 46.

[2]. المرجع نفسه، ص155.

[3]. جمهرة أشعار العرب ، أبو زيد القرشي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، ج2 ، د ط ، 1968م ،ص506.

وعلى الجياد المضمرا   ت **فوارسٌ** مثل الصقور [1]

ويقول أيضا:

و**فوارسٌ** كأوارحـ   ـر النار أحلاس الذكور [2]

ويقول: "**سلامة بن جندل**" :

فخرتم علينا أن طردتم **فوارسًا**   وقول فراس هاج فعلي ومنطقي [3]

ويقول "**العباس بن مرداس**" :

فلم أر مثل الحي حيا مصبحا   ولا مثلنا لما التقينا **فوارسًا**[4]

ومما جاء من صيغ منتهى الجموع (عوابس) وقد صرفت كثيرا،

وقد أوردها "**عنترة**" مصروفة في الأبيات التالية:

وغداة صبحن الجفار **عوابسًا**   يهدي أوائلهن شعث شزب [1]

---

[1] . الأصمعيات، عبد المالك بن قريب الأصمعي، تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ، مصر ، ط3 ، 1964م ، ص 59 .

[2] . المرجع نفسه ، ص 59.

[3] - المرجع نفسه ، ص 136 .

[4] .الأصمعيات ، مرجع سابق ، ص 205 .

ويقول أيضا:

ألفى صدور الخيل وهي **عوابسٌ** أنا ضحوك نحوها وبشوش[2]

ومنه قوله:

والخيل تقتحم الخبار **عوابسًا** ما بين شيظمة وأجرد شيظم[3]

وفيه أيضا كلمة (أجرد) حيث منعها للوصفة ووزن الفعل.

ويقول:

منعت الكرى إن لم أقدها **عوابسًا** عليها كرام في سروج كرام[4]

ويقول كذلك:

يعدون بالمستلئمين **عوابسًا** قودا تشكي أينها ووجاها[5]

و ورد في الأصمعيات بيتان صُرفت فيهما "عوابس" وهما:

---

[1] . كتاب نهاية الأرب من شرح معلقات العرب ، السيد محمد بدر الدين أبي فراس التعاني الحلي ، مطبعة السعادة مصر، ط2 ، 1924م ، ص 77 .

[2] . ديوان عنتر، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي و إبراهيم الأبياري ، مرجع سابق ، ص 95.

[3] . جمهرة أشعار العرب، مرجع سابق ، ص 464 .

[4] . ديوان عنترة ، مرجع سابق ، ص166 .

[5] . نفس المرجع ، ص 184.

قول " **عمرو بن الأسود**" :

والخيل يضربن الخبار **عوابسًا** وعلى مناسجها سبائب من دم[1]

وفي هذا البيت صرف عوابس ومنع سبائب مع أن العلة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع.

وأما البيت الثاني الذي جاء في (الأصمعيات) فهو " **للاسمر الجعفري**"

إذ يقول فيه:

يخرجن من خلل الغبار **عوابسًا** كأصابع المقرور أقعى فاصطلى[2]

وقد نسب هذا البيت في (**المفضليات**) لشاعر آخر وهو "**بشر بن أبي خازم** " مع نغيير الشطر الثاني **إذ يقول:**

يخرجن من خلل الغبار **عوابسًا** خبب السباع بكل أكلف ضيغم[3]

وفي كل ما مر من الأبيات فقد جاءت كلمة "**عوابس**" مصروفة.

---

1 . الأصمعيات ، مرجع سابق، ص 80.

2. نفس المرجع ، ص347.

3 . المفضليات ، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ، مصر ،ج1، ط1، د ت ، ص317.

ومما ورد كذلك من الأسماء التي هي على صيغة منتهى الجموع كلمة "**عواتم**" ونلاحظ أنها قد صرفت وأن صرفها أكثر من منعها .[1]

" **عنترة** " **وذلك في قوله:**

فأرحامنا لا تطلبنكم فإنها **عواتمٌ** لم يهجع بليل طلبيها[2]

بينما وردت كلمتا "**سباسب وغوارب**" مصروفتين في هذين البيتين:

وتقول "سعدى بنت الشمردل":

فلتبك أسعد فتية **بسباسبٍ** أقووا وأصبح زادهم يتمزع[3]

وسباسب: جمع سبسب وهي المفازة

ويقول "سلامة بن جندل":

يقعمص بالبوصي فيه **غواربٌ** متى ما يخصها ماهر ماهر اللج يغرق[4]

غوارب: أعالي الماء يعني الموج

---

[1]. شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، 1969م. ص 217 .

[2]. ديوان عنترة ، مرجع سابق ، ص 111.

[3]. جمهرة أشعار العرب ، مرجع سابق ، ص 611 .

[4]. شرح القصائد السبع الطوال، مرجع سابق، ص 245 .

وقد وردت ليالي مصروفة في **قول** "**أبي خراش**":

ولم أنس أياما انا و **لياليًا** بحلية إذ نلقى بها من نحاول[1]

"**عنترة**" فقد ورد عنده كلمة **(معاني، عوالي)** حيث يقول:

وخذي كلاما صغته من عسجد و**معانيًا** رصعتها بالجوهر [2]

وقد صرفت لفظة **(معاني)** كما هو واضح.

وإذا صرف الشاعر ما لا ينصرف جره بالكسرة كما في بيتي" **امرئ ألقيس**" و بيت "**الفرزدق**"

"**وقول إمرئ القيس**" :

ويوم دخلت الخذر خذر **عنيزةٍ** فقالت: لك الويلات إنك مرجلي[3]

وعنيزة لقب فاطمة، وحقه المنع من الصرف إلا انه إضطر فصرفه [4]

وقوله :

[1] . كتاب نهاية الأرب من شرح معلقات العرب ، مرجع سابق ، ص 9.

[2] . ديوان عنترة ، مرجع سابق ، ص 177 .

[3] . ديوان امرء القيس ، ضبط وتصحيح مصطفى عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، س 1983 ، ص 112 .

[4] . شرح القصائد السبع الطوال ، مرجع سابق ، ص 217 .

رب رام **ثعـلٍ** مثلـج كفيــه في فتـرة [1]

وقول "**الفرزدق**" :

هذا **ابن فاطمةٍ** إن كنت جاهله بجده أنبياء الله قد ختمــوا[2]

وقد يضطر الشاعر إلى جر الإسم بالكسرة دون تنويه

نحو قول "النابغة الذبياني" :

إذا ما غزوا بالجيش حلق فوقهم **عصائب** طير تهتدي **بعصائبِ** [3]

قال أبو كبير الـهذلي :

ممن حملن به وهن **عواقدٌ** حبك النطاق فشب غير مهبل[4]

فصرف **(عواقد)** وهي لا تنصرف، لأنه ردها إلى الأصل.

وقال النابغة :

[1]. جمهرة أشعار العرب ، مرجع سابق ، ص 606 .

[2]. كتاب نهاية الأرب ، من شرح معلقات العرب ، مرجع سابق ، ص 213.

[3]. شرح المفصل ، ابن يعيش ، مرجع سابق ، ص 197 .

[4]. شرح أشعار الهذليين، السكري ،تحقيق عبد الستار احمد فراج، القاهرة ، 1384هـ ، 1965م، ص 345.

فلتأتينك **قصائدٌ**، وليدفعن   جيشا إليك قوادم الأكوارِ[1]

فصرف (قصائد) وهي لا تتصرف، لأنه ردها إلى الأصل، إلى غير ذلك مما لايحصى كثرة من أشعارهم، والذي يدل على هذا أنّ ما لا أصل له من الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينوّنه للضرورة، لأنه لا أصل له في ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له، فإذا ثبت هذا فنقول: (أفعل منك) اسم، و الأصل فيه الصرف، وإنما أمتنع من الصرف لوزن الفعل و الوصف، فصار بمنزلة (أحمر)، وكما وقع الإجماع على أنّ (أحمر) يجوز صرفه في ضرورة الشعر ردا إلى الأصل، فكذلك (أفعل منك) ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف، و هو عدول عن الأصل إلى غير أصل[2]،

وقد ذكر أيضا "**بدر بن عامر**" بقوله:

و أما نطقت **قوافيا** أنسية   ولقد نطقت قوافي التجنين[3]

وأما "**سعادة بن جؤية**" فقد صرف (**حوافر**، **شراذم**) حيث يقول:

وحوافرٌ تقع البراح كأنها   ألف الزماع بها سلام صلب

ويقول كذلك :

---

[1] . شرح القصائد السبع الطوال ، مرجع سابق ، ص 147 .

[2] . ينظر: الإنصاف في مسائل الحلاف ، مرجع سابق ، ص ص 488 491.

[3] . جمهرة أشعار العرب ، مرجع سابق ،ص 606 .

فخرت وألقت كل نعل **شراذمًا** يلوح يضاحي الجلد منها حدورها

بينما نجد كلمة **كتائب** مصروفة في البيت التالي وهو " **لمالك بن نويرة**" يقول فيه:

فما برحوا حتى علتهم **كتائبِ** إذا لقيت أقرانها لا تعود [1]

ومنها **(معابل)** وقد ذكرها "**إمرِ القيس**" في قوله:

ونحت له عن أرزنا لية قلق فراج **معابلِ** طحل [2]

والمعالم: نصال عراض.

ويقول " **المتنخل الهذلي**":

شنقت بها **معابلاً** مرهفات مسالات الأغزة كالقراط [3]

ويقول " **المسيب بن علس**":

وإذا رماه الكاشحون رماهم **بمعابلِ** مذروبة وقطاع [1]

---

[1] – الأصمعيات، مرجع سابق ، ص 194 .

[2] – ديوان امرئ القيس، مرجع سابق ، ص 203.

[3] – شرح أشعار ا الهذليين ، السكري ، مرجع سابق ، ص1274.

ويقول "ساعدة بن العجلان":

فلقد بكيتك يوم رجل شواحط **بمعابلِ** صلع وأبيض مقطع [2]

ويقول " أبو كبير الهذلي":

و**معابلاً** صلع الظبات كأنها جمر بمسهكة تشب لمصّطلي[3]

وجاءت كلمة" **صراصر** " **في قوله:**

وليلا كأن أفـانينه **صراصرٌ** جللن دهم المظالي[4]

صراصر : إبل مولدة نبطية.

وذكرت كلمتا **(عقائل، خوالب)** في قوله:

عقائلٌ من ذرى الفرعين غر خوالب إن وعدن فلا يفينا [5]

وجاءت كلمة **(مصالق)** في قوله:

مصالقٌ بالمقالة غير بكم إذا أحزى المخيل مقدمين[6]

---

[1]– المفضليات ، مرجع سابق ، ص63 .

[2]– شرح أشعار ا الهذليين ، السكري ، مرجع سابق ، ص 340 .

[3]– نفس المرجع، ص1078 .

[4]– المفضليات، تحقيق ، مرجع سابق ، ص 512 .

[5]– الأصمعيات ، مرجع سابق ، ص 211.

[6]–شرح أشعار ا الهذليين ، مرجع سابق ، ص 543.

و مما ورد كذلك من الأسماء التي هي على صيغة منتهى الجموع كلمة "جماجم" وقد صرفت في مواضع كثيرة نذكر منها:

قول "**عنترة** "

وعاد بي فرسي يمشي فتعثره **جماجمٌ** نثرت بالبيض و الأسلِ[1]

و صرفها "**ذو الرمة**" في قوله :

كأنها فلقت عنها ببلقعةٍ **جماجمٌ** يبس أو حنظل خرب[2]

وأوردها " **عمرو بن امرئ القيس** " بقوله:

أو تصدر الخيل و هي حاملةٌ تحت صواها **جماجمٌ** جففُ [3]

و نجد كلمة "**لوامع**" مصروفة في **قول** : "**عنترة**"

و بوارق البيض الرقاق **لوامعٌ** في عارض مثل الغمام المرعد [4]

و وردت كلمة" ظعائن" مصروفة في **قول** "**امرؤ القيس**":

تبصر خليلي هل ترى من **ظغائنٍ** سوالك نقما بين حزمي شعبعب[5]

---

[1]. ديوان عنترة ، مرجع سابق ، ص 133.

[2]. جمهرة أشعار العرب ، أبو زيد القرشي ، مرجع سابق ، ص 980.

[3]. شرح أشعار ا الهذليين ، مرجع سابق، ص 419.

[4]. ديوان عنترة ، مرجع سابق ، ص 70.

[5]. ديوان امرئ القيس ، مرجع سابق ص 43.

و يقول أيضا:

و لم ينسِ ماقد لقيت **ظعائناً**   و حملا لها كالقر يوما مخدرا[1]

و يقول " زهير بن أبي سلمى "

تبصر خليلي هل ترى من **ظعائنِ**   تحملن بالعلياء من فوق جرتم[2]

و يقول "المرقش الأصغر":

تبصر خليلي هل ترى من **ظغائنِ**   خرجن سراعًا و اقتعدن المفائما[3]

يقول: " أبو دوادا"

هل ترى من **ظعائنِ** باكرات   كالعدوّلـيّ سيرهنّ انقحامُ[4]

ويقصد "بالظعائن" النساء بالهوادج.

1. المرجع نفسه ص62.
2. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أبي العباس احمد بن يحي الشيباني ثعلب، دار الكتب المصرية ،د ط ،1363هـ 1944م ، ص 90 .
3. المفضليات، ، مرجع سابق ، ص 245.
4. - الأصمعيات ، مرجع سابق ، ص 186.

1 – صرف الممنوع من الصرف في (النثر) كلام العرب :

فقد أورد سيبوية طائفة من الأسماء التي صرفتنا العرب مع إنها في الظاهر تستحق المنع من الصرف، لأنها فيها معنى الصفة ووزن الفعل يقول سبوية في باب **(ماكان من أفعل صفة في بعض اللغات وأسماء في أكثر الكلام)** : وذلك أجدل وأخيل وأفعى ، فأوجد ذلك لأن الجدل شدة الخلق وصار أجدل عندهم وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه وهو طائر أخضر ،وعلى جناحه لمعة [سوداء] مخالفة للونه وعلى هذا المثال جاء أفعى ، كأنه صار عندهم صفة إن لم يكن فعل ولا مصدر [1].

فصرف هذه الأشياء وعدم صرفها يرجع إلى اعتبارات في ذهن المتكلم العربي بحسب عبارة سبوية ، فمن نظر إليها بوصفها أسماء صرفها ومن نظر إليها بوصفها صفات منعها الصرف والمهم إن نقرر هنا هذه الإعتبارات المنسوبة إلى المتكلم العربي هي من افتراضات النحاة التي يصوغون بها قواعدهم [2] .

ووجد النحاة بعض الألفاظ التي هي مزيدة بألف والنون وتستحق المنع من الصرف ، ومع هذا جاءت عن العرب مصروفة من مثال : مصان بمعنى لئيم ، وسيفان للطويل وندمان من المنادمةلا الندم[3].

---

[1] . الكتاب سبوية ، مرجع سابق ، ص ص 200–201.

[2]. ينظر: الإيضاح في علل النحو ، مرجع سابق ، ص ص 65، 66.

[3] . النحو الشافي، مرجع سابق ، ص 526.

فوضع النحاة قاعدة تفرق بين ما كان من هذه الأسماء مؤنثة بالتاء ومن كان منها مؤنثا من غير التاء فما كان من هذه الأسماء مؤنثة بالتاء فهو مصروف.

نقل بعض اللغويين أن من العرب من يصرف في الكلام كل ما لا ينصرف.

قال أبو الحسن الأخفش: فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فصرفوه، فجرت ألسنتهم على ذلك. و ذكر بعضهم أن (عمر) وأمثاله مما يمنعه النحاة من الصرف للعلمية و العدل، ورد كثيرا مصروفا حتى رفض بعض النحاة منعه، وقالوا بصرفه، وقد كتب الشنقيطي رسالة في هذا سماها: (عذب المعل في صرف ثعل) وروى إمام الكوفة الفراء، عن العرب صرف (ثلاث) و (رباع) مما رأوا منعه للوصفية والعدل، كذلك أجاز قوم صرف الجمع المماثل لـ (مفاعل) و (مفاعيل) اختيارا أي دون ضرورة شعرية أو نثرية[1].

و رجز بذلك راجزهم فقال (من الرجز):

والصرف و الجمع أتى كثيراً حتى ادعى قوم به التخييرا[2]

1. ينظر: إرتشاف الضرب ، ص ص853 856 .

2. النحو الشافي ، مرجع سابق ، ص 527.

ومما جاء في كلام العرب :,(**وهذه عرفاتٌ مباركا فيها**) .وقد جاءت شاهدا على أن جمع المؤنث إذا سمي به يعرب إعرابا ما لا ينصرف ويمنع من الصرف وفيها لغتان الصرف وعدم الصرف ومراد سبويه أنها مصروفة.[1]

ونجد كذلك :(**لكل فرعونٍ موسى**) .

وقد جاءت شاهدا على صرف الإسم الذي لاينصرف إذا جعل نكرة ، لزوال العلة الثانية وهي العلمية[2] .

---

[1]. شواهد النحو النثرية، صالح أحمد الغامدي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو إشراف محمود محمد الطنامي ، 1408هـ ،ص205.

[2]. الصحاح ،إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان، د ط ، 1984م، ص 127 .

الخاتمة

الخـــــاتمة :

وما نود أنْ نخلص إليه بعد كل ما ذكرناه ، هو أنّ الإسم الممنوع من الصرف موضوع محصن يستحسن أن يعالج في إطاره اللغوي من داخل اللغة ذاتها ولسنا في هذا منحازين إلى المنهج الوصفي قدر انحيازنا إلى المنهج المقارن؛ فالمنهج المقارن يكشف لنا جوانب مهمة في درس اللغة العربية وفي غيرها من اللغات ، ومن هذه القضايا التي نتبينها عندما يستخدم المنهج المقارن موضوع الإسم الممنوع من الصرف في اللغة العربية.

فالإسم الممنوع من الصرف مرحلة من مراحل تخلص اللغة العربية من الإعراب ، أسوة شقيقاتها ؛ كالعبرية والآرمية والسريانية ، فهذه اللغات وهي شقيقات للعربية ، عرفت الإعراب كما عرفته العربية ، وقد تخلصت هذه اللغات من الإعراب ولم يبق منهم سوى شذرات بريق قليلة في هذه اللغات لا يعرفها إلا المتخصصون في هذه اللغات ،واللغة العربية شأنها في هذا شأن شقيقاتها ، بدأت تتخلص من الإعراب ، ومن أجلي مظاهر تخلصها الإسم الممنوع من الصرف الذي يقبل حركتين من الحركات الثلاثة ، (الضمة و الفتحة) ، ولا يقبل الكسر وجمع المؤنث السالم ولا يقبل الفتح .

غير أن اللغة العربية انحصر فيها التخلص من الإعراب بسبب نزول القرآن الكريم فلولا نزول القرآن الكريم ليتقلص الإعراب في اللغة العربية فالمحافظة على القرآن حفظا وأداءا حافظ على الإعراب في اللغة العربية.

ومما توصلنا االيه من نتائج يمكن حصرها في النقاط الآتية :

1. أن الممنوع من الصرف يصرف إذا أضيف ، أو اذا ألحقت به (أل) التعريف.

2. أن التناسب والضرورة الشعرية يؤديان إلى صرف الممنوع من الصرف؛ فالتناسب في الألفاظ لكي تكون الكلمات على وتيرة واحدة وليزيد من الموسيقى، أما الضرورة . فيزوج فيها صرف الممنوع من الصرف؛ وقد ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لايقع في النثر .

3. إن صرف الممنوع من الصرف هي لغة واردة عن العرب وهي لغة صحيحة و فصيحة.

4. إن صرف الممنوع من الصرف لايؤدي إلى أي لبس في المعنى، أو إلى أي تغيير فيه، أو إلى أيّ إشكال لغوي، والنحاة أنفسهم أجازوا صرف الممنوع من الصرف في الضرورة الشعرية ، أو للتناسب الإيقاعي في النثر، ولو كانت هذه الإيجازة تؤدي الى أي لبس في المعنى، أو الى أي غموض أو تغيير فيه لما قال بها النحاة، وكان العرب الذين يصرفون الممنوع من الصرف في كلامهم يتفاهمون بلغتهم تماما كما يتفاهم الذين لا يصرفونه في كلامهم .

5. إن من العرب من يصرف في الكلام وليس في الشعر فقط، جميع مالا ينصرف وذلك استنادا لمذهب ابن جني القائل: إنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ماجاء به خير منه .

6. إن صعوبة قضية الممنوع من الصرف كما وصلنا على أيدي النحاة، وخاصة المتأخرين منها، وهذه الصعوبة تستلزم من جهة الطالب أسابيع طوالا لتدليلها وحفظ مواضع منع الصرف ومواضع جواز الصرف وعدمه.

7. وما توصلنا إليه كذلك، هو التعدد في تسميات المصطلح من (الممنوع من التنوين) و ما لا ينصرف و ما يجري وصولا إلى المصطلح (الممنوع من الصرف)، لأن المصطلحات الأولى أصبحت غامضة بالنسبة إلى الدارسين عامة ، وأن مصطلح الممنوع من الصرف أدق وأوضح في التعبير عن المقصود منه.

8. إن العلل التي أخذ بها النحاة في تقعيد النحو هي التي صعّبت النحو العربي، ولو أخذ هؤلاء بالمنهج الوصفي الإستقرائي فقط لما كان هذا النحو قد وصلنا وفيه من الصعوبات والتعقيدات مافيه، فقد أدى أخذهم بالعلة إلى اختلافات قلما تنجو منها مسألة نحوية، لأن التعليل وليد اجتهاد شخصي، فكان من الطبيعي أن يختلف من باحث إلى آخر. .

9. إن الدعوة إلى صرف الممنوع من الصرف التي دعا إليها بعضهم مثل؛ عباس حسن وغيره فيها من التيسير الشئ الكثير، ولكنها دعوة تعسفية تفرض على اللغة ما

ليس منها كما أنها ستؤدي إلى دعوات أخرى هدفها التبسيط والتيسير أيضا، مما يؤدي إذا عملنا بها إلى لغة مختلفة عن اللغة العربية الفصيحة التي نعرفها.

10. إن قاعدة الممنوع من الصرف مضطربة أشد الإضطراب ، فقد ورد من الأسماء ماهو ممنوع من الصرف وليس به شيء من علل المنع مثل:

(سحر)و(أمس) و(غدوة)و(بكرة)، و يختلف النحاة في هاته الأسماء أشد الإختلاف ولقد وردت في الشعر أعلام كثيرة منعت من الصرف لمجرد العلمية حتى جعل الكوفيون العلمية وحدها علّة تستقل بمنع الصرف .

قائمة المصادر و

المـراجع

قائمة المصادر و المراجع

القرآن الكريم: برواية ورش عن نافع .

1. إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي القاهرة ، د ط دت.

2. الأصمعيات، عبد المالك بن قريب الأصمعي، تحقيق احمد مجمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف ط3 ، 1964م.

3 . إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، عبد الله الحسين بن احمد المعروف بابن خالويه، دار ومكتبة الهلال ،بيروت لبنان 1985م

4. إعراب القراءات السبع وعللها، أبي عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الهمذامي، تحقيق عبد الرحمان بن سليمان العثيميين، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1413هـ ،1992م.

5. إعراب القرآن الكريم وبيانه ،محي الدين الدرويش ،دار اليمامة دمشق المجلد الثامن ج 29(د ط) (لات).

6. الأعلام الممنوعة من الصرف في القران الكريم، عبد العظيم فتحي خليل الشاعر مكتبة الآداب، القاهرة ط1-1425هـ-2004م.

7. الألفية لابن مالك، شرح ابن عقيل، تحقيق محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى لمصر ، القاهرة، ط11-1964م

8. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث القاهرة ، د ط .

9. البيان في غريب إعراب القرآن ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد حميد طه مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د ط، 1400 هـ ،1980 م

10. تخريج الأحاديث النبوية ،الطاهر محمد الدريدي ،مركز البحث العلمي إحياء التراث الإسلامي 1406هـ.

11. حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد المكتبة التوفيقية .

12. الحديث النبوي في النحو العربي، الدكتور محمود فجال أضواء السلف الرياضي ط"2 –1417هـ–1997م.

13. الجدول في إعراب القران وحروفه وبيانه، نضيف محمود صافي، دار الرشيد ط3_1416هـ–1995م.

14. شرح التصريح على التوضيح ،الأزهري، دار إحياء ،الكتب العربية، ج2 ، د ط.

15. شرح القصائد السبع الطوال. أبو بكر بن الانباري، تحقيق عبد السلام هارون ، 1969م.

16. شرح قطر الندى وبل الصدى محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية–بيروت ط2_1418هـ–1997م

17 . شرح كتاب الكافية في النحو، الاستربادي، دار الكتب العلمية بيروت ،ج1– 1979م

18. شرح أشعار الهذليين، السكري ،تحقيق عبد الستار احمد فراج، القاهرة 1384هـ– 1965م.

19. شرح شافية ابن الحاجب ، رضى الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن و محمد الزفزاف و محمد محي الدين عبد الله الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1402هـ 1962م.

20. شواهد النحو النثرية، صالح أحمد الغامدي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو ، إشراف محمود محمد الطنامي، ، 1408هـ ،ص205.

21. الصحاح ،إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ، د ط ، 1984م.

22. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسن ،تحقيق محسن بن سالم العميري، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1419 هـ .

23. فقه اللغة العربية المقارن : دراسة في أصوات اللغة العربية و صرفها و نحوها على ضوء اللغات السامية , رمزي منير بعلبكي , دار العلم للملايين , ط1، 1999 م

24. في الضرورات الشعرية ،خليل بنيان الحسونة ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،ط1 ، 1973 م

25. قاموس الإعراب. جرجن عيسى الأسمر، دار العلم للملايين، لبنان، بيروت ط2_1985م.

26. الكامل، أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد احمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط2–1992م..

27. كتاب أسرار البلاغة العربية، أبي البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الانباري، تحقيق محمد بعجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق (د ط)

28. الكتاب ، سبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3 ، 1971 م .

29. كتاب نهاية الأرب في شرح معلقات العرب السيد محمد بدر الدين ابي فراس التعاني الحلي ، مطبعة السعادة مصر ط2 ، 1924م ، 1906م

30. لسان العرب ابن منظور تحقيق عبد الله على الكبير ومحمد احمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، مصر ، د ط ، 1981م.

31. ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاجي، تحقيق هدى محمود قراعه إصدار محمد توفيق عويضة القاه. رة ،1391 هـ . 1971م.

32. مجمل اللغة لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة. بيروت ط2 1986م .

33. المقتضب للمبرد تحقيق ،محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة 1415هـ 1994م

34 . المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية ،ط،2 ، 1422هـ 2002م .

35 . مسند الإمام احمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنوط، نشر مؤسسة الرسالة، ط1، 1416هـ 1996 م .

36 . المعجم الكبير سليمان بن احمد الطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية ،د ت .

37. همع الهوامع' جلال الدين السيوطي، تحقيق احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية لبنان بيروت، ط1، 1998م.

38. المفضليات، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر عبد السلام محمد هارون، دار المعارف ج1–ط1.

39. المقرب، علي بن المؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق احمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ج1 1932م– 1962م .

40. معجم المصطلحات النحوية والصرف، محمد سمير نجيب البدي مؤسسة دار الفرقان عمان ، د ط .

41. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، 1974م.

42. النحو الأساسي ،محمد حماسة عبد اللطيف واحمد مختار عمر ومصطفى النحاس زهران ،دار الفكر العربي،، مصر القاهرة 1417هـ–1997م.

43. النحو الشافي، محمد حسن مغالسة، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3–1997م.

44. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط2 **45.** ديوان جرير، ، شرح أبي العباس احمد بن يحي الشيباني ثعلب، دار الكتب المصرية ، 1363هـ 1944م ، ص 24.

46. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح أبي العباس احمد بن يحي الشيباني ثعلب، دار الكتب المصرية 1363هـ–1944م

47. ديوان عنترة، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلبي إبراهيم الابياري، المكتبة التجارية بالقاهرة د ط د ت .

فهرس الموضوعات

الموضوعات **الصفحة**

الفصل الأول: الممنوع من الصرف .

مقدمة

1 . بين الصرف و الممنوع من الصرف ..... 6 .

أ . الصرف.....6

ب . الممنوع من الصرف 7

2 . بين وجوب المنع من الصرف و جواز المنع من الصرف 12

أ . الممنوع من الصرف وجوبا 12

ب . الممنوع من الصرف جوازا 17

3 . حكم إعراب الممنوع من الصرف 22

4. العلل المانعة من الصرف 27

الفصل الثاني : الوا قع اللغوي

1 . صرف الممنوع من الصرف في القرآن الكريم 37

3 . صرف الممنوع من الصرف في الحديث النبوي الشريف 43

4 . صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي القديم 44

5 . صرف الممنوع من الصرف في كلام العرب.....61

الخاتمة 64

قائمة المصادر و المراجع 67

فهرس الموضوعات 72

الملاحق 74

الملاحق

أولا : المخطط العام للممنوع من الصرف

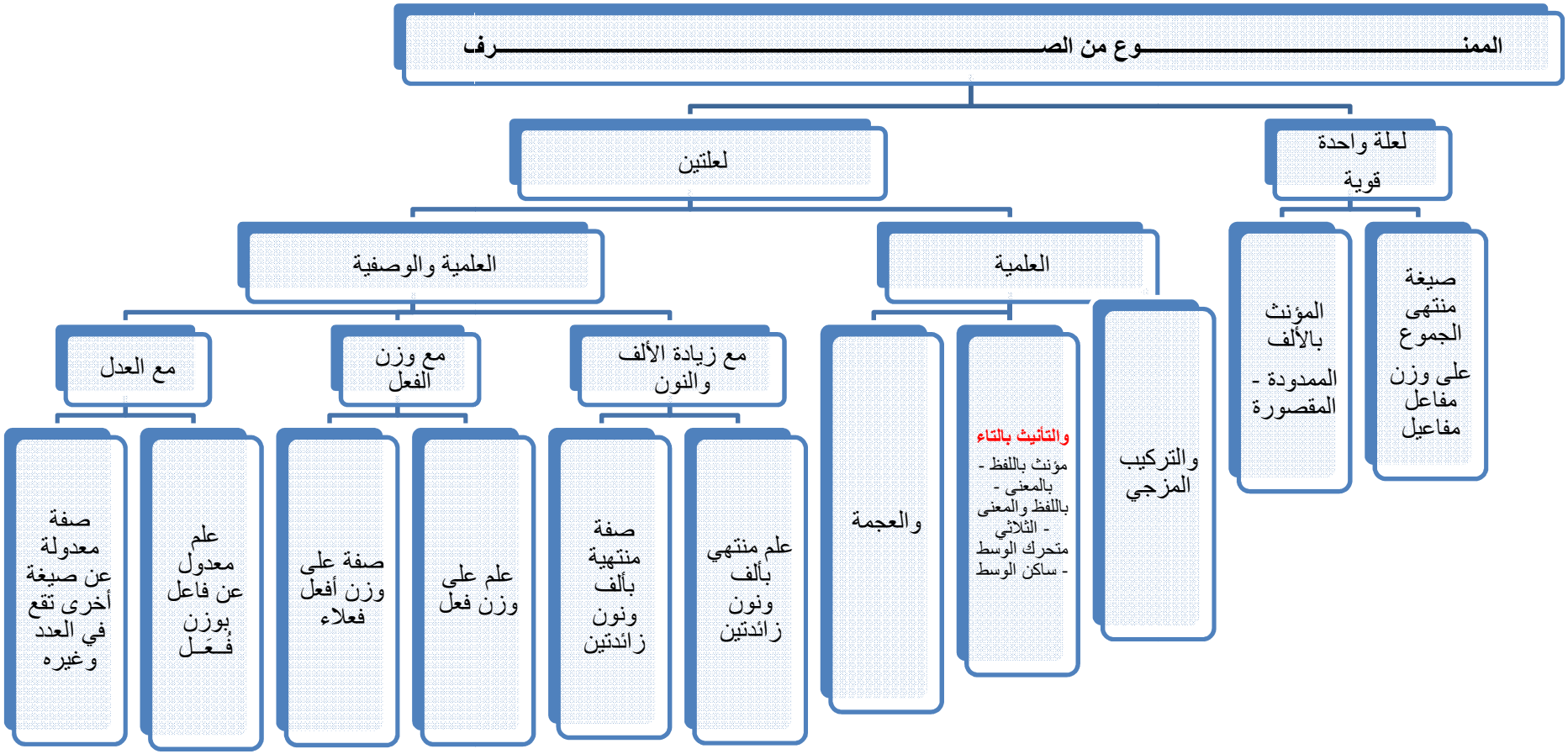

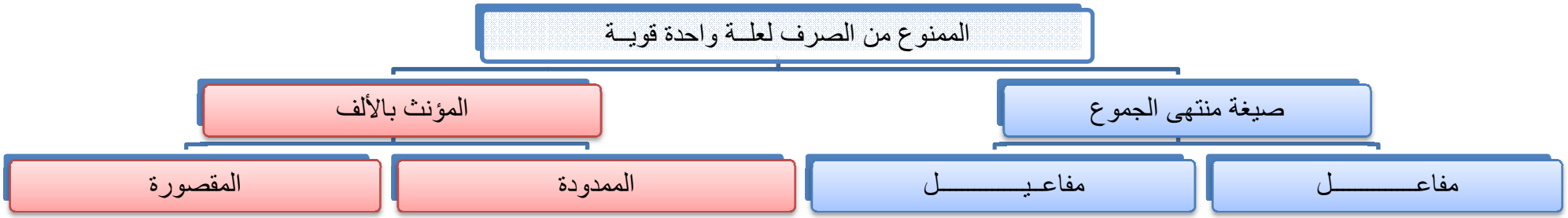

(1) صيغة منتهى الجموع على وزنين :		(2) المختوم بألف التأنيث الممدودة	(3) المختوم بألف التأنيث المقصورة
مفاعـــــــــل	مفاعـيـــــــــل	مؤنـــث بالألـف الممـــــدودة	مؤنث بالألـف المقصـــــورة
مساجد – منابر – كتائب – دراهم مثـــــــــال : قوله تعالى : { ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامعُ و بيـعٌ و صلواتٌ و مساجدُ } { إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله } { والقمرَ نورا وقدره منازل } { وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون } مصانع : مفعول به منصوب بالفتحة بدون تنوين كونه ممنوع من الصرف لأنه على وزن مفاعل .	مصابيح – عصافير- طواويس - محاريب - تماثيل أقاليم – كتاكيت- مناديل مثـــــــــال : {ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيـح } بمصابيح : جار ومجرور متعلقان بزينا ، وعلامة الجر الفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف على صيغة منتهى الجموع { وأرسل عليهم طيرا أبابـيل } أبابيل : صفة لطير لأنه اسم جمع ، منصوب بالفتحة الظاهرة بدون تنوين ، لمنعه من الصرف جمع لا مفرد له ، على صيغة منتهى الجموع . { يعملون له ما يشاء من محاريب تماثـيل }	حمراء – صحراء – زكرياء – بيضاء مثـــــــــال : {اسلك يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء } بيضاء : حال منصوبة بالفتحة الظاهرة بدون تنوين ، لمنعها من الصرف لأنها وصف مفرد منته بألف تأنيث ممدودة . { يطاف عليهم بكأس من معين بيضاء لذة للشاربين }	ليلى – سلوى - حبلى – ذكرى – نجوى – بشرى مثـــــــــال : { ولقد جاءت رسلنا ابراهيم بالبشرى } { ونزلنا عليكم المن و السلوى } (مررت بليلى) تجر بالفتحة المقدرة

الممنوع من الصرف لعلتـــــــين : هو كل اسم علم معرب اجتمع فيه مع علة العلمية علة أخرى مساندة فامتنع بسببها من الصرف . ويشمل الأنواع الآتية

العلميـــــــــة

والتركيب المزجي	التأنيث بالتاء	العجمـــــــه
العلم المركب تركيبا مزجي الغير مختوم بـ(ويــه):	**العلم المؤنث بالتاء :**	**العلم الموضوع على الأوضاع (والأوزان) الأعجمية**
المقصود التركيب المزجي أن تأتي بكلمتين تجعلهما كلمة واحدة **حضرموت- بعلبك - بورسودان - بورتوفيق - معديكرب - ونيويورك .** مثـــــــــــــــــال : نقول : (مـررت ببعلبـكَّ – مـررت بحضـرموتَ – مررت بمعديكربَ) كلها تجر بالفتحة للعلمية والتركيب • حضرموتُ محافظة يمنية • زرت بعلبـكَّ • سافرت إلى بورسودانَ . ملاحظـــــة : اشترطنا الا يكون مختوما بـ(ويه) لانها ستكون كلمة مبنية غير داخلة في الممنوع من الصرف	**المؤنث باللفظ والمعنى : فاطمة ، عائشة ، مكة ، نفيسة .** مثـال : ومنه قوله تعالى : { إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا وهدى للعالمين } **المؤنث باللفظ فقط : قتادة – طلحة – عبيدة – معاوية – حمزة** مثـــــال : قولك : (عن طلحةَ) و تفوق طلحةُ في دراسته وكافأ المدير طلحةَ ، وأثنى المعلمون على طلحةَ . **بدون تنوين ، ويجر بالفتحة .** **مؤنث بالمعنى فقط 3 أنـواع :** **مازاد على 3 حروف مريم ، وزينب ، وسعاد ، هيام** مثـال : ومنه قوله تعالى : { وجعلنا ابن مريم وأمه آية } وقوله تعالى : { فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية } **المؤنث الثلاثي متحرك الوسط** **فحكمه حكم الأربعة أحرف أمل - قمر - مضر – سقر – لظى – مَلَك** مثـــــال : جاءت أملُ . ورأيت أملَ ، وسلمت على أملَ **بدون تنوين ، ويجر بالفتحة**	يشترط في منعه من الصرف 1. **أن يكون علما على شخص في لغة العجم التي نقل منها إلى اللغة العربية أو صار علما في اللغة العربية .** فلو كانت اسم جنس في لغة العجم ثم جعلناها علما لما منعت من الصرف مثال كلمة : (لجام – ديباج) اسماء اجناس في لغة العجم لو سمينا بها رجلا صار استعمالها علما لكن وجب صرفها 2. **كما يشترط فيه أن يكون مزيدا على ثلاثة أحرف** لو كانت من ثلاث أحرف انصرفت مثال : (نوح – لوط) قال تعالى : {إنا أرسلنا نوحًا الى قومه } – { إلا آل لوطٍ نجيناهم بسحر } جميع أسماء الانبياء أعجمية ممنوعة من الصرف منها : **آدم - إبراهيم - إسماعيل - يوسف - يعقوب – إسحاق عليهم الصلاة والسلام** مثـــال : قال تعالى : { لقد كان في يوسف وإخوته آيات

	المؤنث الثلاثي ساكن الوسط :
	إن كان أعجميا : حماة – حمص – بلخ – كرك
	فيمنع من الصرف للعلمية والتأنيث وان كان هذا الثلاثي أعجميا
	ان لم يكن الثلاثي ساكن الوسط أعجميا : هند ، دعد ، عدن ، مي - مصر
	فالأحسن فيه عدم منعه من الصرف . ويجوز منعه
	مثـــــــال ومنه قوله تعالى:(ومساكن طيبة في جنان عدن) {
	وفي عاد إذ أرسلنا عليهم الريح العقيم {
	كلمـــة : مصر
	{ وقال الذي اشتراه من مصرَ) { أليس لي ملك مصر) { وقال ادخلوا مصر
	ومثال صرفها : قوله تعالى : { اهبطوا مصرا فإن لكم ما سألتم {
	وقد اجتمع الامران في قول الشاعر :
	(لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تسق دعدُ في العلب)
		للسائلين } - { نتلوا عليك من نبأ موسى وفرعون بالحق }- { وأوحينا إلى إبراهيم و إسماعيل و إسحق و يعقوب {
		
		الا اربعة من اسماء الانبياء عربية لا تمنع من الصرف :
		(محمد – صالح – شعيب – هود) عليهم الصلاة والسلام

تابع الممنوعة من الصرف لعلتين :

.

علم منتهي بألف ونون زائدتين	**صفة** منتهية بألف ونون زائدتين على وزن فعلان مؤنثه فعلى	**علم** على وزن فعل	**صفة** على وزن أفعل مؤنثه فعلاء	**علم** معدول عن **فاعل** بوزن **فُعَل**	**صفة** معدولة عن صيغة أخرى
عثمان – عفان - سليمان – سلطان - حمدان - لقمان – رمضان - سرحان مثـــال :قوله تعالى : { ولسليمانَ الريح عاصفة تجري بأمره } وقوله تعالى : { شهر رمضانَ الذي أنزل فيه القرآن } وقوله تعالى : { وإذ قال	ريان - جوعان – غضبان - عطشان - سكران (هذا سكرانُ – مررت بسكرانَ – رأيت سكرانَ) مثـــال : قوله تعالى : { فرجع موسى إلى قومه غضبانَ أسفا }.	يزيد - أحمد - أسعد – تغلب - يعرب - يشكر - يسلم - ينبع - شمر - تعزَّ . كلها اسماء على وزن خاص بالفعل ومنها : قَتّل – ضُرب(بالمبني للمجهول) – انطلق (الماضي الخماسي) لو سمينا بها او ماكان على وزنها :أصبحت الكلمة ممنوعة من الصرف لأنها علم على	كل صفة على وزن " أفعـــل " أحمر - أصفر - أبيض ، وأسود - أخضر - أفضل - أعرج - أعور - أكتع - أحسن - أفضل - أجمل - أقبح مثـــال : قال تعالى :{ وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسنَ منها }.	**يكـــون في الأعلام :** عمر ، وزفر ، وزحل ، وقثم ، وقزح ، وهبل .فهي أسماء معدولة عن أسماء الفاعلين : عامر ، وزافر ، وزاحل ، وقاثم ، وقازح ، وهابل مثـــــال : تم فتح الشام في خلافة عمر بن الخطاب . ووصل رجال الفضاء إلى زحل . ومنه قول الشاعر : أشبهت من عمر الفاروق سيرته *** قاد البرية وأتمت به الأمم	**(واقع في العدد)** وله صيغتان : (فُعال – مَفْعل) وتكون للأعداد من واحد الى اربعة وما بينهما ينتج لنا : 8 ألفاظ معدولة عن الفاظ العدد مكررة : أُحاد وموحد - ثُناء ومثنى - ثُلاث وثلث - رُباع ومربع قال البخاري : (ولا تجاوز العرب رباع) مثـــال :قال تعالى : { جاعلِ الملائكةِ رسلا أولي أجنحة

لقمانَ لابنه وهو يعظه } وقوله تعالى : { إذ قالت امرأة عمرانَ }			وزن فعل مثـــال : قال تعالى : { ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد } أحمد : ممنوعة من الصرف لأنها علم بوزن الفعل أذهب يزيد – تغلب – نرجس : كلها مبدوءة بحروف المضارعة فهي ممنوعة من الصرف لانها اعلام بوزن الفعل المضارع	**ويكون في كلمـــة سحر :**جميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين : ان وردت **(ظرفا)** وقت السحر قبيل الفجر **(من يوم معين)** لو اطلقناها انطبقت على كل الليالي وانصرفت مثـــال :جئتك يوم الجمعة سحرًا منعت من الصرف لانها مقيدة (جئتك)فعل وفاعل ومفعول به (يوم)ظرف زمان منصوب بجاء وهو مضاف (الجمعة)مضاف اليه (سحرا)ظرف زمان منصوب بالفتحة لم ينون لانه ممنوع من الصرف {نجيناهم بسحرٍ} صرفت لانها ليست من يوم معين	مثنـــى و ثـــلاث و ربـــاع } معناها والله أعلم اثنـين اثنـين – ثلاثـة ثلاثـة ..وهكذا وقال صلى الله عليه وسلم : (صـلاة الليـل مثنـى مثـنى) : (صـلاة) مبتـدأ (مثنـى) خبـر (مثنـــى)للتوكيـد لا لافـادة التكريـر لان التكريـر حاصـل من الاولى **(واقع في غير العدد)** آخر معدولة عن الآخر بوزن فُعَل وهي وصف لجمع المؤنث . مثـــال : قال تعالى :{ فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أُخر } فيقال : (مررت بنسوة أخرُ- جاءني رجل آخرُ – جاء رجال آخرون ونساء أخرُ)

ملاحظة يشترط لتأثير الصفة أن تكون :

(1) صفة أصلية :

فلو كانت الكلمة في الأصل اسما ثم طرأت عليها الوصفية لا تمنع من الصرف مثال : (صفوان – أرنب) معناهما الاصلي معروف لو أخرجناها عن معناها الاصلي فقلنا : (هذا قلب صفوانٌ – هذا رجل أرنبٌ) يصرفان لأن الصفة فيهما طارئة ليست اصيلة

(2) لا تقبل تاء التنيثأأنيث :

ان قبلت الصفة تاء التأنيث لا تمنع من الصرف فكلمتي : (عريان – أرمل) لأنهما تقبلان تاء التأنيث (عريانة – أرملة) فلا تمنعان من